المجتمع الدولي هو المصدر الشرعي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا:-

تعتبر المجموعة الاقتصادية مصدرا للشرعية وبديلاً للدعم الحازم من شركائها الدوليين. وفي هذا الصدد فإن اللجنة الاقتصادية للجنة المتحدة لأفريقية تلعب دوراً حيوياً .

يبدو أن مكتبها الإقليمي هو مركز اختيار لتصميم رؤية التكامل الأفريقي في هذا الشأن .

فإن أفريقيا الوسطى نفسها لم تتطور بعد ، وذلك من خلال مكوناتها الاجتماعية المختلفة فهناك عمل جدلي وديناميكي في أفريقيا الوسطى. وهى رؤية داخلية مقبولة بالإجماع للتكامل في هذه المنطقة.

ولا يزال التكامل الإقليمي لا يشكل أولوية بالنسبة للجميع.

على كل حال ، بفضل عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ولاسيما منذ الاجتماع التحضيري الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،ECOSOC تم اختيار المجموعة الاقتصادية باعتبارها دعامة للمجموعة الاقتصادية والأفريقية في يونيو من عام 1999.

تم التوقيع على البرتوكول المتعلق بالعلاقات بين اللجنة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الإقليمية في أكتوبر من عام 1999.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 55\22 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في يناير لعام 2001م.

تم في اليوم التالي لـ20 واليوم الذي يليه أيضا من 12 في يناير لنفس العام ،أعطت الهيئة نفسها الحق بموجب القرار 55\16 بمركز المراقبة لدى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الأمم المتحدة.

وفي العاشر من شهر يوليو لعام 2002 ،ثم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نتعلق بالتعاون في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية .

بناء على ذلك، وبالتالي ، عُيَّنت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كمركز تنسيق للشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا في وسطها وقد عقد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في مكتب تنسيق إقليمي لتنفيذ ورصد انشطة تنمية أفريقيا في وسطها.

بدأ مشروع الاستجابة لطلب في السادس من مايو لعام 2003 موجها إلى مصرف التنمية الأفريقيا

تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة المجموعة البنكية في عام 2004م وثم توقيع اتفاقية المنحة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمبلغ 2 ، 59مليون دولار أمريكي او بقيمة 91 ، 5% من اجمالي تكلفة المشروع.

حيث تقرض المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، قرضاً يقدر بي 240 ، 000 دولار امريكي .

وبدأ المشروع في نيسان ابريل 2006 إلا ان شركتين استشارتين فقط قد أوكلتا القرض في كانون الثاني من يناير 2008م ، والغرض من هذا المشروع هو بناء القدرات المؤسسية للامانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في محاولة لاعطاء دفعة لعملية التكامل والتعاون الإقليمي في مجالات التكامل الشرعي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، والتكامل النقدي ، وتنفيذ الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا ، والتطوير التحليلي وقدرات التفاوض التجاري المتعدد الاطراف فان المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات تشمل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في احداثها ، وتذودها بالأموال .

بالإضافة إلى دعوة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمشاركة في المنتدى الثاني لبناء القدرات في أفريقيا الذي عقد في موبوتو بموزمبيق في اغسطس 2001م ، منحة مدتها أربع سنوات إلى مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اذ تبلغ قيمتها 1 ، 5 مليون دولار امريكي لتمويل مشروع بناء القدرات اللجنة الاستشارية الإقليمية للتأهب لحالات الطوارئ.

* يوفر الإتحاد الأوربي الدعم في شتى المجالات إذ يتألف أساسا من المساعدات لإنشاء هياكل السلام والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفي يونيو في عام 2006م وقع الطرفان

إتفاقا ماليا لبرنامج دعم مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للسلام والآمن بمبلغ 4ملايين يورو (2 ، 6 مليار فرانك سويسرا).

وقد تم إرسال فريق من البرنامج إلى ليبركل في عام 2007م لمساعدة مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدورة العادية لمجلس وزراء السلم والأمن خاصة.

فان تركيزها ينصب أيضا علي إنشاء مركز لمؤتمر تقييم المخاطر متعدد الوكالاتMARAC) وبناء قدرات مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتوسط في النزاعات التي تشترك فيها الدول الأعضاء ومجتمعاتها.

يسعى المشروع أيضا إلى تعزيز قدرة أمانة مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مساعدة دول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها في مكافحة أسباب النزاعات طويلة الأمد.

مثل انتشار الأسلحة الخفيفة ،والجريمة العابرة للحدود أو الاستقلال غير القانوني للموارد الطبيعية

وأخيرا، من المتوقع أن تساعد مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إقامة وتطوير علاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقادرين على دعم مهمتها لخدمة السلامة في المنطقة.

وكانت هناك مبادرة هامة أخرى للدعم وهي اتفاقية تمويل وقعت في العام 2006، لبرنامج الإدارة المتكاملة للمنابع العابرة للحدود في أفريقيا ، وهي تتكون من بحيرة تشاد مع وفد من المفوضية الأوروبية في الجابون .

وفي إطار مبادرة الإتحاد الأوروبي للمياه ، أكد الإتحاد الأوروبي دعمه للإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأحواض العابرة للحدود بمساهمة قدرها عشرة ملايين دولار .

وقد حصل حوض بحيرة تشاد على 3.5 مليون دولار على مدى فترة سنتين لتصميم وتشغيل أداة تقنية ومؤسسية لتيسير وإدارة موارد المياه في الأحواض.

وتتمثل أهدافه في تصميم أداة تقنية ومؤسسه تشغيلية لتخطيط وإدارة الموارد المائية للأحواض ، وتعزيز السياسات الإقليمية والآليات المؤسسية الإقليمية ، فضلاً عن وضع إطار تقني للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

كان الإتحاد الأوربي أول مؤسسة تنشأ بموجب القانون الدولي لاعتماد سفير لدى الأمين العام للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفي أعقاب هذا البرنامج، عينت فرنسا ممثلاً رفيع المستوى للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

بالإضافة إلى دورات تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام(RECAMP) ، حيث تشارك فرنسا في تدريب قوات اللواء الاحتياطية الإقليمية ، لاسيما في مركز اعزسمنت واوتور مور الذي يقع على بعد حوالي ثلاثون كيلومتر من مدينة ليبرفيل.

ومن الواضح فيما سبق أن المجتمع الدولي قدم إسهاما ملموساً في أنشطة مجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والسؤال الذي مازال قائماً ، ولاسيما فيما يتعلق بتمويل أنشطة مجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ، إذ ماهو الدور الذي تلعبه الدول الأعضاء ومدى مساهمته في المبادرة ؟

سِمات الجوانب المادية والاقتصادية والنقدية للتكامل :-

وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، التي لم تسفر بعد عن نتائج هامة ، يبدو أنها ركزت علي المدى القصير ، وقد أضطلع المجتمع أساساً على إجراء الدراسات التحضيرية.

وإدراكاً منها للتقدم المحرز في ديناميكية التكامل ، اذ استخدمت مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التغيير بوضع بعض المؤسسات تحت إشرافها.

إتحاد الطاقة المركزى الأفريقي:

فقد أنشا هذا الإتحاد في نيسان ابريل 2003في برازفيل ، ويعمل بوصفة الهيئة المتخصصة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المكلفة بقضايا الطاقة.

إن القرار الذي أتخذه رؤساء الدول لإعطاء اللجنة المركزية للغابات الأفريقية (كوميفاك)الوضع الخاص في حاله هيئة متخصصة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المؤتمر الثالث عشر الذي عقد في برازفيل في تشرين الاول من اكتوبر 2007.

تشمل الؤسسات التابعة لمعاهدة "كوميفاك" ومنظمة حفظ الحياة البرية في وسط أفريقيا والوكالة الدولية لتنمية المعلومات البيئية وشبكة المناطق المحمية في وسط أفريقيا والمؤتمر المعني بالنظم الإيكولوجية للغابات الكثيفة والرطبة في وسط أفريقيا "كوميفاك"ومنظمة الأخشاب الأفريقية.

أصبحت اللجنة الإقليمية لمصائد الأسماك في خليج غينيا هيئة متخصصة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعد المؤتمر الثالث عشر .

مجلس السلام والآمن في أفريقيا الوسطي (كوباكس):-

وبصفه عامة ، فإن المعلومات الأساسية المتعلقة بمركز "كوبا"للسلام ، وهيكل السلام والأمن في مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، هى كما يلي:-

مراحل الإنشاء:-

- في ديسمبر 1991: تم إعتماد القرار ب37\46 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الدول الأعضاء في مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا .
- في مايو1992:تم إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للإمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا "ساسكا"
- في تموز إيوليو 1996: تم إعتماد ميثاق عدم الإعتداء من جانب الدول الأعضاء في الرابطة من مكوناته منظمة السلام والأمن في أفريقيا الوسطى"كوبا"
- في يناير1999:صدر قرار مؤتمر مجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لرؤساء الدول والحكومات لأحياء المجموعة الاقتصادية لدول الوسط.
- وفي شباط افبراير 1999 ، في ياوندي :تم إنشاء مركز كوبا للسلام.

- وفي حزيران /يونيو1999:في ملايو ، تم توسيع نطاق ولاية مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتشمل قضايا السلام والأمن ، وتم إتخاذ قرار بإدماج بعثة السلام في منطقة البحر الكاريبي.
- في شباط / فبراير 2000 ، بملايو:تم التوقيع على البرتوكول المتعلق بإدماج الإتحاد مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإتفاق على المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في مجموعة وتتألف هذه المؤسسات من منظمة الإتحاد الأوروبي للصليب الاحمر وأداراته التنفيذية.

مؤسسات السلام والأمن في أفريقيا الوسطى "كوبا":-

- مؤتمر مؤسسات الدول والحكومات.
- مجلس الوزراء.
- لجنة الدفاع والأمن.
- لجنة السفراء.
- الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي الجهاز الإداري الدائم للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقه البحر الكاريبي.
- يعمل الأمين العام المساعد والمكلف بالسلام والآمن أميناً لها.

آليات التشغيلية :-

- لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية "FOMAC" التي تم تنسيق دورها بالقيادة الإقليمية وهي المسئولة عن قيادة جهاز التخطيط قبل العمليات والرقابة التشغيلية بموجب ولاية الأمين العام.
- مؤتمر تقييم المخاطر متعدد الوكالات"MARAC":وهى الهيئة المسئولة بصفة دائمة عن جميع المعلومات وتحليلها لمنع نشوب الأزمات والصراعات في منطقة الجماعة لدول وسط أفريقيا .وتشكل هذه اللجنة إلى جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فهي أحد الأداة الرئيسية للعمل في خدمة مركز كوبا للسلام.فإن وظيفتها موضحه في المادة واحد وعشرون من بروتوكول كوبا وهى مفصلة فيها كل القواعد واللوائح الداخلية.

- قسم العمل السياسي والدبلوماسي الذي أنشئ في آزار امارس 2007 .تتمثل المهمة في دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال مكافحة الأزمات ومنع نشوب الصراعات من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية ، فإنه يعزز تفاعل الجماعة الاقتصادية مع المنظمات الإقليمية والدولية ، القارئ والهياكل الدولية لهذا الغرض ، برصد الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات ، وتطور العلاقات مع منظمات المجتمع المدني التي هي من الأرجح أن تدعم عمل مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

دمج أنشطة منظمة السلام والأمن في أفريقيا الوسطى مع أنشطة الإتحاد الأفريقي:-

تم تعزيز اللجنة في دورها كدعامة في هيكل السلام والأمن للإتحاد الأفريقي.

وبهذا الصدد ، كان من المنطقي إدماج أنشطة السلام والأمن للمجموعة الاقتصادية في أنشطة الإتحاد الأفريقي.

ومن الإنشطة الرئيسية هى برنامج وضع حدود الإتحاد الأفريقي ، وقوات الإحتياط التابعه للجنه السوق المفتوحه الفيدرالية"فوماك" ، وبرنامج مرفق للسلام التابع للإتحاد .وإزاءهذه الخلفية شارك الأمين العام للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إجتماع الذي عقد في الجزائر العاصمة في كانون الثانى اينايز 2008 ، الذي ضم ممثلين عن الإتحاد الأفريقي ، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

فقد كان الغرض من الأجتماع هو تحليل وإعتماد مزكرة التفاهم بين الإتحاد الأفريقي والمجتمعات المحلية والآليات وذلك فيما يتعلق بمجالات السلام والأمن ، التي سيتم توقيعها في أديس ابابا خلال قمة الإتحاد الأفريقي.

كان أحد الموضوعات المتعلقة بالأمن في القارة التي تم إستعراضها هو التقرير المتعلق بمكونين لهيكل السلام والآمن في الإتحاد الأفريقي ، وهى نظام للإنذار المبكر القارئ وللقوة الاحتياطية الأفريقية.

فهناك في جوهرها أربعة تحديات مباشرة:-

- نقل السلطة من لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- وضع المراسلين اللامركزين في المجالات ذات الأولوية .
- تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء.
- مسألة الاختصاص في المجالات ذات الأولوية.

افآق إتفاقية السلام والآمن في أفريقيا فتتعلق بي صفة خاصة بي:-

- بدور منظمات المجتمع المدني في دعم الإجراءات السياسية والدبلوماسية لمنع نشوب الأزمات ، وإدارة القرارات.
- يدور البرلمانين في تبنيها ، وتنفيذ ورصد الأعمال المجتمعية المتعلقة بقضايا السلام والآمن.
- الاستيلاء التدريجي على أنشطه بناء السلام وحفظة.
- تطوير التفاعلات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والإتحاد الأفريقي.

المشاريع الجارية في إطار هذا البرنامج " كوباكس " :-

وبالنظر إلى تنفيذ برنامج مؤتمر تقييم المخاطر متعدد الوكالات وإدارة العمل السياسي والدبلوماسي ، إذ بدأت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيادة عدد موظفيها ، قبل الشروع في بناء قدرات الموظفين .قام أربعة من خبراء الإنذار المبكر البارزين من مختلف أنحاء أفريقيا بتبادل المعلومات والخبراء المستمدة من الموظفين المعينين حديثا في مركز دبي للرعاية الصحية والديمقرافية ومركز القيادة الإقليمي من خلال حلقه دراسية عقدت في عام 2007 أدت إلى تحديد مجموعه من سبل العمل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار من جانب فريق مؤتمر تقييم المخاطر "ماراك".

إذ نظمت الهيئة حلقت عمل لاستكشاف إمكانيات التعاون بين منظمات المجتمع المدني الأفريقية ومجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام في لبيرفيل وذلك في سبتمبر 2007م .

تم فحص ملخص هذه التحررات خلال الندوة / في ورشة عمل للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني بشأن إنشاء عمليات مؤتمر تقييم المخاطر .

التي نظمتها مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في كينشاسا في كانون الأول / ديسمبر 2007م ، بمساعدة من برنامج دعم السياسات العامة ومركز تسوية النزاعات في كيب تاون ، أي تقديم المبادئ التوجيهية لتطوير العمليات في هذه المراكز، التي أعدتها الأمانة العامة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إلى دول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ، لغة مشتركة بين أصحاب المصلحة بشأن المفاهيم الأساسية لمنع الصراع والإنذار المبكر ، وتحديد أولويات المراقبة التي وضعتها اللجنة ، فضلاً عن مستويات وأشكال الاستجابة للمخاطر؛ وتحديد عدد من الطرائق العملية لإقامة التفاعل بين الأمانة العامة ودول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وذلك بالنظر إلى عمل المركز .

ينبغي أن تكون المرحلة التالية في الجدول الزمني الذي أعلنته مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنظيم ندوى لتطوير مؤشرات مؤتمر تقييم المخاطر .

إلى جانب الاجتماع الوزاري السادس والعشرين للجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ، الذي عقد في ياوندي في أيلول / سبتمبر 2007 بشأن قضاياه الأمن عبر الحدود وسط أفريقيا. وفي ختام المؤتمر قد كلفت مجموعة الاقتصادية بإعداد برنامج عمل لوقف انعدام الأمن عبر الحدود ورصد وتنسيق إعلان ياوندي بشأن الأمن العابر للحدود في وسط أفريقيا .وباشتراك مع مجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشارك مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ الاتفاق التعاوني المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالبشر ، خصوصاً النساء والأطفال في غرب ووسط أفريقيا بيداً واحدة ، وبشأن الحل السياسي وخطة العمل المشتركة من ناحيةً أخرى ، والتي هي نتيجة لورشة العمل في أبوجا بنيجريا في يوليو 2006 . في أكتوبر/ تشرين الأول 2007 أدانت مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الهجوم ضد بعثت الإتحاد الأفريقي للمرة الأولى بالسودان في دارفور . في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2007 ، وفي أعقاب الهجوم التي أرتكب في شبه جزيرة باكاس الذي أسفرا عن مقتل نحو عشرون جندياً كاميروياً وإصابة العديد من

الأخرين بجروح ، كان الدعم المقدم من مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقا إلى الكامرون ثابتاً عندما دعتها نيجريا ، ومجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والإتحاد الأفريقي .

كما تعهدت مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات دولية لمراقبة الإنتخابات إلى البلدان الأعضاء وقامت بذلك في بورندي ، وكار ، الجابون ، وجمهورية الكنغو الدميقراطية ، وأيضاً سان تومي وبرينسيبي . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي مجموعة الاقتصادية التي لم تعتمد موقفاً واضحاً بشأن قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا.

الدروس المستفادة من الحلقة الدراسية في كانون الأول / ديسمبر 2007 في كينشاسا :

مختلف الممثلين الأساسين في العلاقات الدولية "مثل القوى الغربية ، الإتحاد الأوروبي ، والإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

يبدو أنها اتفقت على أن تضطلع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدور أكثر أهمية ، ولاسيما فيما يتعلق بمسائل السلام والآمن والاستقرار في وسط أفريقيا.

فإن هذه الفرضيات تؤكدها أحداث معينة ، مثل مرافق للسلم ومكتب للسلطة العامة التي أنشاها الإتحاد الأوروبي واعتماد سفراء الإتحاد الأوروبي وفرنسا للآمين العام للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإعادة بعثات القاعدة العسكرية الفرنسية في ليبرفيل مقر المجموعة الاقتصادية ، التي تعززت من خلال تعيين قائد عام وليس عقيدا كقائد لهذه القوات ، بغية جعلها من بين الجهات الأخرى كنقطة اتصال مع قائد مراكز القيادة الإقليمية.

وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة أيضا إلى أن مؤتمر القمة الثالث عشر للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كلفت لجنة السفراء بدراسة جميع طرائق نقل السلطة بين المجموعة الاقتصادية ومجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق ببعثة حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويبدو أن الإنتقال من لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية إلى المجموعة الاقتصادية من المتوقع أن يحدث.

وفي الواقع ، وعلى ضوء التداخل والازدواجية في الجهود ونتيجتاً لتعدد مؤسسات التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا ، فقد قرر مؤتمر القمة الثالث عشر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء لجنه توجيهية للتعجيل بعملية التوافق والمواءمة وتنسيق السياسات والبرامج واتفاقيات التكامل والتعاون للمجموعات الاقتصادية والإقليمية ، واختر أن تكون هناك لجنه إقليمية واحده ، وينبغي أن يكون هدفها بعيد المدى لوسط أفريقيا . وفي أعقاب ذلك كله ، أعتمد الاجتماع الذي عقد في دوالا في تشرين الثاني\نوفمبر 2007 ، برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق مكتبها الإقليمي ودون الإقليمي لأفريقيا الوسطى ، برنامجاً مشتركاً بين المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا .

أنشئ البرنامج علي أساس وثيقة عمل ودراسة أجريت بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وناقشها خبراء من المؤسسين ، اجتمعوا كفريق عمل.

وفيما يبدو أن المشروع جازباً ، وأن مفهوم المجموعة الاقتصادية قابلاً للتطبيق.

ومع ذلك يصعب تنفيذ السيناريو من خلال أربعة عقبات:-

- ضعف قدرة مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على جعل قراراتها ملزمة
- تمويل مختلف المشاريع المعلنة خارجيا أي في خارج المنطقة ، مما يعرضها للتلاعب من قبل سلطات طرف ثالث ، كما يعنى أنه لا توجد ملكية للمشاريع من قبل الدول الأعضاء وسكانها.
- فإن الممارسات التي عفا عليها الزمن لا تزال تصور سلوك مختلف لأصحاب المصلحة لعمليات التكامل في وسط أفريقيا.
- المقاومة المختلفة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي تتمتع بمؤسسية ديناميكية أقوى من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا . وقد تواجه المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، صعوبات في الإقلاع مادامت البلاد تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية التي تتشكل لتتناسب مع جمهورية الكنغو الديمقراطية.

وفي الواقع، وكما ذكر الوزير جوستين بالي ميغون ، الوزير في الرئاسة الكنغولية المكلفة بالتكامل دون الإقليمي والشراكة الجديدة من آجل تنمية أفريقيا ، ومن خلال اجتماع اللجنة الاستشارية لخبراء المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازفيل في آيار/مايو 2007 فإن شركه الكهرباء الإقليمية لا يزال سجل أداءها ضعيف.

إذ أعترف المشاركون في اجتماع اللجنة الاستشارية في 23 أكتوبر 2007 وكذلك الكثير منهم أيضاً. وبعد مرور ثمانية سنوات على الموعد المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية المؤدي إلى إحياء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقه البحر الكاريبي (1999–2008) فإن الميزانية العمومية للأنشطة في حاله سيئة ، إذ لا تزال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا تدعي آي إنجازات ملموسة من حيث الاندماج في حين آن منظمة السلام والآمن في أفريقيا الوسطى لم تقلع.

وبعد خمس وعشرين عاما من تأسيسها 1983–2008) ، إذ لا تزال المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غير نشطه .فإن المشاكل التي مازالت تفوض وجودها لا تزال هي نفسها ، فهي المشاكل الرئيسية المتعلقة بالتمويل ، مثل التناقض المستمر بين بعثاتها والموارد المتاحة لتحقيقها وعدم موثوقية مساهمات الدول الأعضاء في تمويل أنشطة الأمانة العامة.

لقد مررت أيام أفريقيا الوسطى بسرعة إذ تبقى فقط 17 عام للعام 2025والذي يعتبر هدف تبنته المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا .

بالرغم من السلام والاستقرار والتكامل الإقليمي تظهر بصوره بعيده عن الازدهار وأوضاع سيئة في عدد من النهايات.

وأيضاً بقدر ما يمكن للمرء أن يتفق مع قمة برازفيل التي عقدت في أكتوبر 2007 بشأن الحاجة إلى تنسيق وإدارة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا الوسطى فإن القضايا الرئيسية المتبقية هى كيفية تحقيق ذلك.

قضية الترشيد للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا الوسطى: –

مراكز التكامل الديناميكي في وسط أفريقيا حول القضايا الرئيسية للتعايش بين العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الغرض المشترك وضمان رفاهية الشعب ، وتنميتهم وأمنهم وذلك من خلال تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك ، يتطلب حجم الإجراءات التي يتعين عليها الاضطلاع في البلدان الأعضاء من جانب هذه المنظمات ، وجهود التعاون والتنسيق وذلك لتجنب الازدواجية في المهام والتداخل وعدم التوافق.

فإن هذه المسائل تتجلى بشكل واف في الأمثلة التالية ، أولاً: فالمادة السابعة من معاهدة ليبرفيل لعام 1983 التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تنص على عدة أمور على إنشاء محكمة عدل ، وهى محكمة موجودة فعليا داخل المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا وذلك بموجب المادة الثانية من معاهدة عام 1994 والتي بمقتضاها تم إنشاء اللجنة.

ثانياً–اعتماد المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقا لبرتوكول يخلق شبكه من البرلمانين للمنطقة. وفي حين أنه (وبموجب المادة الثانية المذكورة أعلاه) بدأت عملية إكمال إنشاء برلمان مجتمعي رسمياً في ملايو من عام 2000وذلك بإنشاء اللجنة البرلمانية المشتركة بين المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا .

وثالثا–إنشاء اللجنة المركزية للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام 2003 بعد إنشاء المركز في عام 2001،ووضع الصيغة النهائية لمشروع جواز السفر التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللآتينية ومنطقه البحر الكاريبي مع تنفيذ البروتوكول المتعلق بحرية الممتلكات والأشخاص ، ولاسيما فيما يتعلق باعتماد كتيب الحركة الحرة والبطاقة أيضا، إلى جانب إنشاء مراكز مراقبة تابعه للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المطارات والمؤاني والوحدات الحدودية للدول الأعضاء.

خامساً–القرار الذي اتخذته المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مراقبه المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة ، في حين أنشأت المجموعة فريق عمل لمكافحة غسل الأموال في عام 2001.

إن مسألة تنسيق إجراءات المجموعة الاقتصادية لدول الوسط تستدعي دراسة مسبقة للقيادات وفحصها.

غياب الرؤية الإقليمية الذاتية ، والحاجة إلى تعميق وتوسيع نطاق المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ، واقتراح أن تتخصص المجموعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة الجابون في أفريقيا الوسطى.

قضية القيادة :-

تعاني وسط أفريقيا من غياب للقيادة وقوة التجمعات "الحشد" قادرة على فرض نفسها كزعيم بلا منازع بحكم نفوذها داخل وخارج المنطقة على حد سواء ، وهى قادرة على معارضه إي إجراءات جشعه داخل المنطقة .

ووسط أفريقيا هي المنطقة الأفريقية الوحيدة بمثل هذا الفراغ . إذ تم تعين هذا الدور ولوقت طويل إلى جمهورية الكنغو الديمقراطية ، ولكنها كانت واحدة من البلدان التي لم تكن قادرة على الوفاء والنجاح مع ذلك .فهناك حاجة لإيجاد بديل.

وإن الإستراتيجية التي يمكن أن تعتمدها وسط أفريقيا لتعزيز مصالحها والدفاع عنها ستشمل وسيلتين:-

إحداهما تنظم حولها المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ، في ظل القيادة المزدوجة المؤكدة لدى الكاميرون والجابون ،التي أجرتها ياوندى ورواندا وكينشاسا وذلك في إطار المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، مع إعادة تعريف للوظائف .

ونظراً إلى دورهم التاريخى فإن المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والكاميرون والجابون فقد تميزوا كقوى قيادية مزدوجة.

ومن شأن هذا التحليل النهائي أن يكشف عن وجود هذين النوعين ، هو آن الكاميرون هي الوحيدة التي يمكنها أن تتطلع وبشكل طبيعي ومشروع إلى الإطلاع بدور القيادة .ومع ذلك ، فإنها لا تملك

الموارد لتقف وحدها وذلك قبل القوى الإقليمية الأفريقية الأخرى بـ(جنوب أفريقيا ، نيجيريا ، مصر ، وكينيا).

وتعاني الكاميرون من العديد المشكلات"العيوب":-

الدبلوماسية البسيطة الخجولة ، والجيش الكبير الحجم ، ونسبها المنخفضة نسبياً ، والنسيج الاقتصادي الوليد ، فضلاً عن ضعف قدرات البحث العلمي التقني.

ولذلك فأنها تحتاج إلى شريك موثوق به مع الذين يشكلون شراكة متناغمة ومؤثرة في منطقة وسط أفريقيا التي يمكن أن تواجه تحدي بالتكامل في القارة الأفريقية .

وعلي مستوى مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، ينبغي تكون للمنطقة قيادة جماعية ، إذا أن الزعيم الواحد سيواجه كل المشاكل التي تتعلق بالشرعية .

ويبدو أن الحل الأنسب هو في محور يأوندي ، روندا ، كينشاسا ، ولأن الحجج المؤيدة لقيادة جمهورية الكنغو الديمقراطية وأنها من الذين لايأيدون أنغولا إذ تؤكدها حقائق المنطقة.فأن موقف جمهورية الكنغو الديمقراطية وبصفتها الزعيم الدبلوماسي للمنطقة فأنها تعتمد علي النجاح الذي تمكنت من تحققيه وإعادة بناءها السياسي والاقتصادي ، الاجتماعي ، والبلد الآخر الذي يمكنه من أن يمارس القيادة الإقليمية هو الكامرون .

وكثيرا ما تذكر أنغولا علي إنها زعيم بديل ، وذلك علي الرغم من قوة مواردها من النفط والألماس ، وكذلك قدرتها العسكرية ، إذ تعتزم روندا القيام بدور دبلوماسي يتناسب مع إمكانياتها . ولكن إذا لم تتخذ السلطات الأنغولية التدابير اللازمة علي الصعيد الداخلي فانها قد تفشل في تحقيق قوتها . وأن حكومتها تحتاج إلى بناء دولة وأمة واقتصاد وذلك بالإضافة إلى المجتمع الانغولي ، وهذا يستلزم إعادة إنشاء الخدمات الحكومية، ولاسيما في المناطق التي كانت تحتلها يونيتا سابقا ، وإعادة إدماج المتشردين والمقاتلين السابقين المحاصرين في المجتمعات ، واستعادة السلام في كابيندا ، ومكافحة الفساد داخل التسلسل السياسي والعسكري ، وتنويع الاقتصاد والحد من نقص الموظفين ، وتحسين العلاقات مع شركاء التنمية ، وإصلاح البنية التحتية ومكافحة تصاعد العنصرية في البلاد وهو إرث للمعارضة العرقية والعنصرية التي ترتكز عليها الحرب الأهلية الانغولية وأيضاً فأن الرفاهية

الاجتماعية لأنغولا تفترض مسبقا بمكافحة الأمراض التي تضعف نسيج البلد ، وهي تشمل أمراض الخمول الجسمي ، الملاريا ، السل ، وجدري الماء ، الإيدز .

وعلي الرغم من أن إمكانياتها الهائلة التي تعني أنها ستكون مناسبة لمثل هذه المسؤولية فأن الكمرون بلد منعزل ، ومن غير المرجح ان يضطع بهذا الدور في هذه الظروف الراهنة . وبالتالي فأن وجود يأوندي في المحور تنطوي علية كينشاسا وروندا ومن المرجح أنه يضفي بالشرعية علي القيادة . يبدو أن المنافس الرئيسي للقيادة في وسط أفريقيا هو فرنسا . إذ تهتم باريس بالحفاظ علي منطقة نفوذها ، وأنها تسعى جاهده لاحتواء أدنى المحاولات للتأثير والقيادة فأن من المحتمل ومن قبل القيادة الإقليمية لروندا أنها لم تحصل علي قدسية (اهتمام) باريس ، حيث توترت العلاقات بين البلدين . إذ إن انغولا لا تدفع بنفوذ الولايات المتحدة ضد فرنسا ، ولذلك فأن وجود الكامرون قد يطمئن فرنسا و دول أخرى خارج المنطقة . ومع ذلك ، ومن أجل تشكيل مثل هذا المحور ، يجب أن تلبى متطلبات معينة ، بما في ذلك تحسين العلاقات مع بعضهم البعض . فأن ذلك سيتطلب تعاونا مكثفا ولاسيما بين الكامرون وانغولا ، وهما بلدان تجاهلتا بعضهما البعض إلى حد كبير حتى الآن .

تطوير رؤية داخلية للتكامل في وسط أفريقيا :-

وكما ذكر سابقا ، وفيما يبدو أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ولاسيما مكتبها الإقليمي الفرعي في أفريقيا الوسطى ، يبدو انه مصدر ألهام حصري من اجل تطوير وتصحيح المنطق الكامن وراء التكامل في وسط أفريقيا .

فإن هذه المؤسسة لديها بلا شك الخبرة اللازمة لتحقيق ذلك ، كما يشهد دورها التاريخي في إدماج القارة .

وعلى كل حال ، فهناك الأفكار التي طرحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومع التمويل والخبرة من شركائها وتم اختيارها على أساس الطرائق المختلفة ، ويبدو أن الدينياماكيات في الميزان غير متوافقة وهذا ومن الواضح فإن حقيقة أياً من السكان في البلدان الأفريقية الوسطى قد قامت على المناهج المقترحة وعلى مده عقود .

فإن كل من المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا وبشكل أساسي بدا يتطوران وينموان وذلك لان مقترحات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدافع عنها جهات فاعله من خارج المنطقة .

وعلى سبيل المثال ، وقع الاتحاد الأوربي في كانون الثاني / يناير 2003 اتفاقا ماليا مع مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا الذي يتضمن اشتراط ان تندمج المجموعتان الاقتصاديتان الإقليميتان في منظمة واحده ، مع مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المتخصصة في قضايا السلام والآمن . فإن احتمالية نجاح مثل هذا المشروع غير مؤكد . فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان من الممكن ان تستوعب الجمعية الإقليمية مع المؤسسية الدينامكية الناشئة " سيماك " ؟

اذا اخذت مجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا 25 عاما للتطور في عام 2025 وهذا هدفها منذ 17 عاما ، فمن الأفضل عدم جعل المكونات الاجتماعية مختلفة مثل (الأحزاب السياسية ، البرلمانات ، والخدمات الحكومية ووسائل الإعلام ، ومجتمع المال والأعمال والنقابات ، والمجتمع المدني ، والمجتمعات المعرفية) ومن المنطقة ،

ما هي القوى الدافعة الفعالة وراء الاندماج في منطقتهم ؟

ومن ثم فإنني أرى أن الاندماج يمكن فقط أن يتحقق على المدى البعيد .

وفي الوقت نفسه ، وقبل أن تصبح المجموعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهازاً متخصصا يعمل كآلية تنسيق للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا الوسطى لذلك ينبغي تعميمه وتوسيعه .

الحاجة إلى توسيع تعميم المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا:

ولدى المجموعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقه البحر الكاريبي انجازات عظيمة يحسد عليها إلا أنها تحتاج إلى بناءها وتعديلها .

فان الخطوة الأولى هي توصية جميع الأعضاء إلى توافق في الآراء وذلك بشان مبادئ سيادة القواعد المجتمعية ، التبعية ، وبأنها مجموعة من القواعد التأديبية المشتركة التي يتقبلها الجميع .

وفي الواقع ، فإنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ان تكونا موحدةً في منطقة إقليمية.

وذلك تحديداً ما سيجعلها جذابة للبلدان التي لا تزال مترددة في الاندماج مثل (انغولا ، وبوروندي و ايضا جمهورية الكنغو الديمقراطية ، ورواندا).

وعلي الصعيد العملي ، فإنه سيعزز ذلك علي إنشاء محفل للحوار ويشجع علي الانتقال من الهويات الوطنية إلى الهويات الإقليمية ، مما يجعل السكان يقبلون بديناميكية التكامل الإقليمي ، ويضطلعون بالدور السياسي والدبلوماسي في الساحة الأفريقية .

يجب على المنطقة أن تجعل موقفها من القضايا الرئيسية المعروفة التي تهم أفريقيا .

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي ان يبدأ عن طريق التعميم المنظم بالإشارات والرموز الأخرى مثل الأمثال والأناشيد والأدوات العضوية في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وينبغي أن تصبح قمم المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أحداثا وان تحتل مركز الصدارة في وسائل الإعلام الوطنية ويجب إن تكون أهدافها ومشاريعها وانجازاتها ومشاكلها موضعا لحملة التعميم والتوعية .

وينبغي أيضاً استخدام القمم لتعزيز رؤية مشتركه وكذالك الشعور بالانتماء إلى مجتمع بين جميع شعوب دول الأعضاء الست . وعلي المستوي الإقليمي ينبغي تنظيم أسابيع مكرسه لتعزيز المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والتي ينبغي ان تتلقى من خلالها البرامج في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا فالأولوية للبث الإذاعي والتلفزيوني وأيضاً في الأعمدة الرئيسية الوسائل الإعلام المطبوعة وخلال الإحداث التي تقام بمناسبة الأعياد الوطنية أو الخاصة بالدول الأعضاء الست فينبغي عرضها في الإعلام واللافتات والبث الإذاعي والتلفزيوني لأنها تحمل رسائل حول التكامل الإقليمي كما يمكن أيضاً للقوات العسكرية للدول الخمسة الأخرى المشاركة في العروض العسكرية والاحتفالية .

وبالإضافة إلى ذالك ينبغي إدراج معلومات عن المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا عن برنامج التوعية المدنية وتعزيز التبادل الثقافي بين الجامعات وإنشاء نوادي للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا في الكليات ومؤسسات التعليم العالي . يتم إنشاء أقسام أو هياكل مصغره اخري مكرسه للبحث عن إقليميه التكامل في الجامعات ثم إنشاء فروع لتعزيز القرب من السكان والشركاء المختلفين في عمليه التكامل وسوف يتم تطوير الصفحة الالكترونية الموثوقة .

ويمكن لكل دوله من الأعضاء أن تعتمد سفيرا أو ممثلا دائما لدي رئيس لجنه المجموعة الاقتصادية المقيمة في بانغي . ويمكن أيضا إنشاء لجنه من السفراء المعتمدين لدي المجموعة الاقتصادية او إرسال وفد منهم إلى بعض المفاوضات الدولية " تشاد نيباد الإيقاد إلى أخره " وسيتم بذالك اعتماد سفراء دول الأعضاء من المؤسسات الشريكة في أوروبا وأمريكا واسيا وذالك للقيام بأعمال مبادرات ومفاوضات متضافرة ومتكاملة ومن الجهود أيضاً مجموعات المصالح للمجموعة الاقتصادية والدولية حاضرا وبشكل فعال وبنشاط في جميع الأحداث الرئيسية التي تنظمها في كل دوله من الأعضاء مثل " القمم والندوات والمنتديات والمعارض التجارية "

وبالنظر إلي عدم كفاءة المجموعة الاقتصادية الناتج أحيانا إن الاختصاصات غير المسئولة عن رصد ديناميكيات التكامل الإقليمي فانه يجب أن يكون هناك عنصر تنافسي في إجراءات تعيين مسؤولي الاجهزه المتكامله فيجب علي رؤساء الدول تعيين رؤساء للمؤسسات المجتمعية " السكرتير التنفيذي او رئيس المجتمع وأيضاً المفوضيه ومديري المؤسسات الفرعيه " والمضي قدما في توظيف كبار المسئولين من خلال الدعوة إلى المرشحين وأيضاً اختيار المرشحين الأفضل وذالك علي شكل محاوله للتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ومن هذا المنطلق ينبغي أنشاء مركز للموظفين الدوليين ويجب علي كل موظف أن يدرك أن مسيرته في المؤسسة ستتوقف علي مدي خدمته وليس علي حسن نية حكومة بلده الأصل . فينبغي أيضاً تعزيز سلطه رؤساء هذه المؤسسات . وأيضاً ينبغي علي كل رئيس دوله ان يقدم برنامج عمله في بداية فتره رئاسته كرئيساً للجنة المجموعة الاقتصادية مما يسمح له بإجراء تقييم لمساهمات كل واحد منهم خلال فتره ولايته . ويجب علي الرئيس الحالي أن يزور الدول الأخرى لتعبئه زملاءه والرأي العام وبالتالي التغلب علي العقبات أمام عمليه التكامل . ومثل هذا العمل يمكن إن يؤدي إلى محاكاة من شأنها أن تسهم في جعل المجموعة الاقتصادية

منصة للحوار والتسامح والتعاون والتضامن والسلام والتنمية . فالنتيجة المنطقية لمثل هذا النهج العام هو إن المجموعة الاقتصادية سيتعين توسيعها وأيضاً في تكوينها الحالي لا تعد الجماعة الاقتصادية قابله للحياة لان قابليه دول المجموعة الاقتصادية صغيره الحجم مع انخفاض عدد السكان وكذالك انخفاض متوسط الدخل فأنها تعتمد وبشكل كبير علي المساعدات الدولية.

في الجانب الاقتصادي وعلي سبيل المثال فان المجموعة لا تعد بأنها جذابة للغاية في السوق للمستثمرين وذالك استنادا إلى مدي إمكانياتها البشرية والقوه الشرائية للسكان فان منطقه المجموعة الاقتصادية هي المنطقة الأفريقية الوحيدة التي يبلغ عدد سكانها اقل من 1000 مليون نسمة وهذا الافتقار إلى الصلاحية يمتد إلى الجدوى السياسية والعمق الاستراتيجي وفي الواقع فإنها تزيد نقاط الضعف المتراكمة في منطقه المجموعة الاقتصادية وذالك من قابليتها للتضرر مقارنه بالمناطق الأفريقيه الاخري .

فإنها تفتقر أيضاً إلى عمليات إرساء الديمقراطية وكذالك حدود مشاكل الحكم الرشيد والطبيعية المتوطنة والانتشار لبعض الصراعات فهي سمات مميزه تسهم في تهميشها في الساحة الدبلوماسية الأفريقية . ومن زاوية قانونيه فانه يمكن توسيع المجموعة الاقتصادية " في معاهده 1884 للمجموعة في المادة 6 "

ينبغي أن يكون الهدف هو استقطاب البلدان التي يمكن ان تصبح جزء من أفريقيا بشكل تلقائي .

أي دوله أفريقيه تشترك في نفس المثل العليا لأعضاء المؤسسين والتي تعلن رسميا عن تعلقها فقد تسعى للحصول علي العضوية ومع ذالك ، لا يمكن قبول مثل هذه الدولة إلا بموافقة الأعضاء الموجودين بالإجماع .

ومن الواضح أن الغرض من عمليه التوسيع للمجموعة الاقتصادية يجب أن يكون بإعطاء منطقه منها بها تماسكا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وأكثر وزنا وذالك فيما يتعلق بالكتل الأخرى كما يجب أن تضيف إلى عمقها الجغرافي الاستراتيجي" وذالك من خلال فتحها علي المناطق الأربعة الأخرى في إفريقيا " وبذالك تجعلها قوه اقتصاديه و ديموغرافيه إذ أنها قادرة علي حمل قوتها الخاصة ضد اقوي شركائها . وذالك مع عشره أعضاء وسيكون لدي المجموعة الاقتصادية حوالي 3000 مليون نسمة

وسوف تغطي مساحتها إذ تبلغ 6.7 كيلو متر مربع . إذ تم تحويلها إلى منطقه تجاره حرة فإنها سوف تجذب المزيد من التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية .

ومع ذالك فانه ينبغي إن يظل توحيد الانجازات بمثابة الأولوية القصوى .

وبعبارة أخرى ، يجب علي الأعضاء التأكد من أن عمليه التوسيع لن تؤدي إلى أضعاف المجموعة الاقتصادية وهذا يستلزم ضمان أن تستفيد جميع الدول في المجتمع من اصغر الدول إلى أكبرها ومن اقل الدول استقرارا إلى أكثرها في عدم الاستقرار ، ومنها توسع وتعزيز المبادرات فينبغي ان تبدأ العملية مع سان تومي وبرينسيبي . ومن خلال المرحلة الانتقالية ينبغي علي المجموعة الاقتصادية تعبئه المجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والغرف القنصلية ونقابات الموظفين في القطاعيين الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني وذالك لتعزيز ودعم عمليه التكامل والتعاون في وسط أفريقيا .

التخصيص والتنسيق لأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأفريقية المركزية:-

فيما يتعلق بتعاونها مع الإتحاد الأوروبي ، تجدر الإشارة إلى أن أفريقيا الوسطى تشارك على جبهتين ، أولاً إن المجموعة الاقتصادية تشارك في المفاوضات لاتفاقات الشراكة الاقتصادية.

وهذا التخصيص يثبت بالفعل إن المجموعة الاقتصادية أنها تلعب دوراً فعالاً.

فإن التقسيم الفعال للعمل سيكون عنصراً أساسياً وبكفاءة .

يجب إحترام المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها عملية التكامل في أفريقيا كما هو موضح في خطة العمل الموضوعة بالاغوس عام 1980 ينبغي إن تحترمها أفريقيا الوسطى لذلك يجب إن توجه في الخصوصيات .من آجل تقليل الازدواجية وإهدار الموارد الاستفادة العظمى من المهارات وتطوير المزايا لمقارنة ذلك وفقآ لنهج الدمج وإستناداً إلى الإنجازات وعلى التكامل الإقليمي في المنطقة ، فيجب تطوير التحالفات الإستراتيجية وطرائق الشراكات والتعاقد من الباطن وتمديدها إلى دول آخرى في المنطقة ، بناءاً على قدراتها وإداراتها.

وفي هذا السياق ، فإنه يجب تفعيل المبادرات الإستراتيجية والشراكة وعقود التعاقدات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومجتمع الأعمال والجامعات وغيرها من المؤسسات البحث والتطوير وشركات الاستشارات الخاصة والقادرة على تعزيز هذا التكامل . ومن شأن هذا التحالفات أن تجعل من الممكن اختيار المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والبلد الرئيسي الأفضل ملائمة لمنطقة محدودة.

وعلى سبيل المثال ، يمكن للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا آن تتولى قيادة في مجال الجمارك والتجارة والتعاون النقدي .

ومن خلال المعهد الإقليمي للتحليل المتعدد القطاعات والتقنيات التطبيقية والمعهد العالي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، إذ يمكن لمركز المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أيضاً إن يأخذ المبادرة في مجالات بناء القدرات للتحليل والإدارة والتخطيط الإستراتيجي .

كما انه يمكن للجماعة الاقتصادية إن تعمل بالثروة الحيوانية ولحوم البقر والثروة السمكية وهى مؤسسة متخصصة آخري تابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا فإنها تعمل في مجال تسويق منتجات تربية الماشية في المنطقة .

ومن جانب آخر ، يمكننا القول إن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أنها هي المؤسسة الرئيسية في مجال السلام والآمن والاستقرار وكذلك في المسائل المتعلقة بإدارات النزاعات وحلها ومنعها وتعزيز التكامل الجسدي في وسط أفريقيا. وأيضاً يمكن للمركز الدولي للحضارة في البانتيو أن تلعب دوراً رئيسياً في مجال الثقافة . ينبغي إعادة تشكيل لجنة خليج غينيا بحيث يمكنها أن تتركز على المسائل المتعلقة بالنفط والمناجم وذلك لأنها هي التي تخضع لقانون البحار ، وذلك دون استبعاد إمكانية توسيع نطاق اختصاصها في المواضيع ذات الصلة.

ومن المناسب جعل هذه اللجنة مؤسسة تابعة للإتحاد الأفريقي كما يمكنها أن تعطى مساحة تتجاوز الإطار الدولي.

وبالتالي ستكون اللجنة دافعة للاتحاد الأفريقي .كما يجب أن يرافق هذا التغيير تغيير في الاسم أيضاً.

في التحليل النهائي ، ومن ناحية المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا وفي مفهوم قابل للتطبيق "دمج عشر دول ، في حركة السلام والآمن"ولكنها تبقى مؤسسة افتراضية ، خالية من الرؤية . ومن ناحية آخري ، تكتسب المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بشكل تدريجي وحازم دينامياتها الخاصة (سيادة القانون المجتمعي ، والتمويل المستقل) ولكن لا تزال لها جدوى جغرافية إستراتيجية واقتصادية مشكوك فيها.

وبالنظر إلى القيود الوطنية والإقليمية والدولية التي تثقل كاهل بلداننا ، فإن التشخيص غير الرصين للعملية الجارية والمستوحاة من الاهتمام بالواقعية فيجب أن يقودنا إلى ترسيخ ما يجعلها تنجح بشكل جيد ، وعلى المدى المتوسط ، يجب تحديد منبر للتعاون مع جميع هذه المؤسسات. وذلك في المرحلة القادمة فقط ، وسيكون من المناسب التفكير في دمج المجموعة الاقتصادية الإقليمية بجعلها واحدة ، والتي لن يشار إليها باسم المجموعة الاقتصادية أو المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا .بالنسبة لوسط أفريقيا التي تعانى من الإعاقة وذلك بسبب افتقارها للهويه ، وقد يكون هذا تطوراً مفيداً. ولن يكون تكامل أفريقيا فعالاً إذا فشلت أفريقيا الوسطى "قلب القارة".

الملاحظات:-

1-قانون الملكية "LPA" هو رد فعل أفريقي اتجاه فشل برنامج الأمم المتحدة لأفريقيا 1960-1970)الذي أكد على الاعتماد المتبادل والمساعدات الدولية كوسيلة للحاق بركب الدول المتقدمة. وبالتالي فإن قانون الملكية هو استجابة أفريقية تستند إلى إستراتجية الحكم الذاتي الجماعي للبلدان الأفريقية . لمزيد من المعلومات ، انظر منظمة الوحدة الأفريقية "143:1991"

2-وقعت معاهدة "وهابدا" في ميناء لويس في 17/اكتوبر1993 وقد صدقته الكاميرون في ايلول/سبتمبر1996 تقع الأمانة العامة في ياوندى"الكاميرون"

3-تم التوقيع على معاهدة "سيما" في عشرة يوليو في ياوندى "الكاميرون" وذلك من قبل ثلاثة عشر دول أفريقية من منطقة الفرنك.

4- وتم التوقيع على المعاهدة لإنشاء " CIPREC" في ابيردجان ، ساحل العاج ، في يوم واحد عشرون من سبتمبر لعام 1994من قبل وزراء أربعة عشر دولة أفريقية تتبع لمنطقة الفرنك.

5- وتشمل هذه البنوك بنك الدول الأفريقية الوسطى "Beac" ، وبنك تنمية الدول الأفريقية الوسطى "BDEAC"ولجنة البنوك المركزية الأفريقية "COBAC" ، ومجموعة العمل لمكافحة غسيل الأموال "GABAC" ، والمجموعة الاقتصادية والثروة الحيوانية ، ومصايد اللحم والثروة السمكية "CEBEVIRHA". والمعهد دون الإقليمي للتحليل متعدد القطاعات والتكنولوجيا التطبيقية ISTA" وكذلك المعهد العالي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي "ISSEA" ومدرسة الجمارك بين الدول ومحكمة العدل والبرلمان.

6-مثل شبكة طرق التكامل ذات الأولوية ، وإصلاح الضرائب والجمارك ، وكذلك المراقبة المتعددة الإطراف ، وجواز السفر ، والبطاقة الوردية ، وميثاق الاستثمار.

7-تم تنفيذ مذهب الجزائر في نفس الوقت دون أي تنازلات في جزر القمر وساحل العاج ومدغشقر.

8-القسم الثاني من اتفاقية المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا.

9-الباب الخامس والعشرون من القانون التكميلي في المادة التاسعة من اتفاقية محكمة المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا للعدالة.

10- المادة الخامسة والثلاثون من القانون التكميلي للمعاهدة وذلك لإنشاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا.

11-في مقابلة منحت لشباب أفريقيا الأذكياء "38:59:2005" أعلن الرئيس اوبينغ نجيمه أنه ناقش بالفعل مدى الحاجة إلى إصلاح كثيف لهياكلهم المشتركة مع رؤساء نظراءه .الإ إن الواقع الحالي لم يغيير من الاسم الإ أن الاتحاد الجمركي الاقتصادي لدول وسط أفريقيا يطلق عليها الآن المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا ، ولكنها استمرت في العمل بالأدوات القديمة التي لم تعد مناسبة في واقع الوضع الحالي الراهن .

12-اوبينغ نجيمه يعتقد ان غينيا الاستوائية لم تحصل على أي فائدة من المبالغ الهائلة التي أودعتها في صناديق بنك الدول الأفريقية الوسطى ولم تحتل أي منصب أدارى في بنك الدول الأفريقي. وهذه الفكرة أتخذها وزير مالية غينيا الاستوائية ، مارسيلينو أونوإيدو ، الذي استنكر عدم المساواة

والعدل والظلم في توزيع المناصب الإدارية في بنك الدول الأفريقية ، وطالب مكافئة عادلة لأصول غينيا الاستوائية ودعا أيضاً إلى مراجعة إدارة المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا.

13–تأسست اللجنة السياسية النقدية وعقدت مرتين في مقر بنك الدول الأفريقية في ياوندى وذلك منذ بداية عام 2007.

14–وفيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة بالنصوص العضوية في المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا ، إذ تم إنشاء لجنة مفوضية مكونة من أربعة وزراء لكل دولة ، وتم منح أعضائها تفويضا يجيز لهم الالتزام بولاياتهم .وساعدت هذه اللجنة مجموعة من الخبراء ، وذلك بتنسيق من الآمين العام لبنك تنمية الدول الأفريقية الوسطى وحاكم بنك الدول الأفريقية.

15–وبهذا الصدد فهذا التعليق من قبل باسكال الرايلتب وهو بالامري فعلية وفي باسا عمير بانجو اوتريجيا ودينيس ساسو تجسيد وافقا على الشروع في مسار الإصلاح وهو ذلك وعلى وجه الخصوص ، فلا يخفون انزعاجهم ضد الجمهور الذي يقوم بهذا النظام القائم عنهم أو يساق نجميه وبسرعة وبخدمات قليلة والتي قدمها اقرأنه في الوقت الذي لم يكن هناك نفط على شواطي جزيرة OKO(شباب أفريقيا 40:b 2006)

16– وفي 24 مايو 1997 قامت الجابون بتعين المقر القديم لمؤسسة الوطنية والمجلس الاقتصادي والإقليمي الجابون ، وبسبب ارتداد المبني ، لم يعد بإمكان الأمين العام الوصول إلى سجلات الأمانة العامة وكذلك السجلات المتوفرة من يوم 7 يناير لعام 1999 وذلك بسبب سوء الظروف التي كانت تحتفظ بها خلال فترة العامين، كما نشر تقرير حاجب المحكمة.

17– وبحلول 31 كانون الأول ديسمبر 1998م ، كانت الكنغو وحدها التي دفعت كل شي، وكانت بيرو اونري جزءاً من مساهماتها وفي الواقع وعلى الرغم من تجديد التزام رؤس الدول والحكومات في عام 1998م وذلك خلال قمتهم الاستثنائية في شباط / فبراير 1998م في ليريفل ولم يتم جمع سوء 17.08 في المائة من الميزانية المعلنة لمليار واحد بحلول 31 كانون الاول 1 ديسمبر 1998م وكان بحلول في عام 1998 قال بكثر من متوسط 47 في المائة ولوحظ ذلك خلال الفترة ما بين

عام 1985 –1997م فبقيت غير كافية لتمكين إطلاق الأنشطة المخطط لها لإحياء مجموعة الاقتصادية.

18– وعلى سبيل المثال ، فشل الموظفون في الحصول على اجور تقدر بـ 213 مليون فرنك من فريكان الاتحاد المالي الأفريقي ، اذ بلغت بدلات السلفا غير المدفوعة حوالي 48 مليون فرنك أفريقي.

19– تم سحب المبني الذي يقيم في 24 ايار مايو 1997 وهي متأخرات قيمة مساهمتها ضخمة مقدرة في الفترة 1985 –1997م بمابلغ قدرة 3.7763 من الدولارات الولايات المتحدة.

20– واعتمد ميثاق عدم الاعتداء هذا في 9 ايلول ديسمبر 1994م في باوندي، بعد خمسة ايام من الاجتماعات والمداولات بين الوزراء والجنود.

21– في مايو 1996م صوت انتخاب اغلبية البرلمانيين في MALA لصالح تعديل القانون على بطاقة الهوية الوطنية الجديدة لتشمل ذكر العرق.

22ر – وقد قدرت بلدان هذه المنطقة بالفعل ابرام اتفاق للتجارة الحرة بين المجموعة الاقتصادية، وساوشوم وبريل وازنت للأمين التنفيذي للمجتمع بين المفاوضات ذات صلة في اخرى وقت ممكن.

المراجع:

المجموعة الاقتصادية والميثاق الاقتصادي والتنفيذي في وسط أفريقيا 1994م والتي وقعت في انجامينا سيما 1992م التي وقعت في مؤتمر أفريقيا حول اسواق التأمين في باوندي، الكاميرون في 10 من يوليو.

ECDPM (المركز الاوربي للإدارة السياسية والتنمية 2006) التشخيص المؤسسي والوظيفي والتنظيمي لـ للمجموعة الاقتصادية وذلك وفق التقرير النهائي ،في فبراير.

جيسلين J.D 2002 بترودیلوماشيك شباب أفريقيا الاذكياء ، رقم 2356.

شباب أفريقيا 2006 رسالة غينيا الاستوائية رقم 2356 شباب أفريقيا 2006 رقم 2358.19 25 مارس.

شباب أفريقيا الاذكياء 2005.19 رقم 2319 19–25 يونيو .

شباب أفريقيا الاذكياء ، 852322 – 2005b 2016 يوليو.

المسيرات العشوائية ، ديسمبر 1977.

تتبودا بيودج 75 2008.

عودة جمهورية الكونغو الديمقراطية واعادة توزيع الخرائط في وسط أفريقيا الدبلوماسية ،30

فليرا ايود 2006.

التعاون بين الكاميرون وغينيا الاستوائية وكسرو استمرار الدبلوماسية للحلول التحديات 28.

تشادا ايبود 7 j 2006

الاضطرابات في تشاد والتحديات في البحر الابيض المتوسط 2 يوليو 1 سبتمبر

ناشرا اسودا 7 j 2004 الجغرافيا السياسة للمنطقة الأفريقية الفرعية ، ماهو مصير لوسط أفريقيا اللاتينية؟ الدبلوماسية ،11 .

منظمة الوحدة الأفريقية 1991م خطة عمل منظمة الوحدة الأفريقية لاجوس التسمية الاقتصادية لأفريقيا 1980 جنيف المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية.

منظمة لتنسيق العمل في أفريقيا ،معاهدة للتنسيق في أفريقيا لقانون الاعمال التجارية التي وقعت في لورت لويس، جزيرة مورينوس في 17 اكتوبر.

أوونا تفومبني ، 2006 EM غينيا الاستوائية في المنظور وجهات النظر والاهداف والرؤي الجيوسياسية، التحديات (28): O

المهمة السابعة:

تقييم قدرة المجتمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا (المجموعة الاقتصادية) لحماية الأمن البشري في وسط أفريقيا كرستين ماكويلي وطوني كاربو .

نظرة عامة على العهد الإقليمي للتحديات الأولية الأمنية في وسط أفريقيا.

كانت أفريقيا الوسطي واحدة من أكثر مناطق أفريقيا اضطرابا، الترابتليت الحرب الاهلية والنزاعات السياسية والفساد والفقر المدقع، والصراعات التي سبب تغذيتها الموارد والتي غالباً ما يكون لها ابعاد إقليمية.

وقد قامت الدول في المنطقة لتأجج الصراع في الدول المجاورة لها وتعاملت مع التداعيات وذلك من المستحيل على الدول تجاهل الحركات السياسية لجيرانها.

ومن المعروف وعلى نطاق واسع أن التهديدات الامنية الإقليمية عبر الحدود تستدعي استخدام استراتيجيات مختلفة عن تلك التي وضعها تقليديا وذلك في إطار نموذج أمني تتمحور حولها الدول.

اعترافاً بأن الحرب والصراعات العنيفة وغيرها من التحديات الامنية التي تضعف وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية انطلاق مهمة لمعالجة مثل هذا الصراع.

بدت المناطق الخمس كمكون مركزي الهندسة الامنية الأفريقية ، وهي بمثابة لبنات لبناء او حجر اساس لمشروع كبير يهدف إلى انشاء وحدة أفريقية (سود ريوم وشو 2003 الثالث عشر.

هذا هو الحال في وسط أفريقيا ، حيث المنظمة الإقليمية والمجتمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا التي اعتمدت على المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منذ أواخر التسعينات الاليات الامنية للتداول مع التحديات الامنية في المنطقة.

ومع كل ذلك ، وكما هو الحال في اجزاء اخر من أفريقيا وكانت أهمية المنظمات الإقليمية تخضع عموما لمتطلبات صيانة الدولة واستراتجيات االبقاء للحكام الافراد (2006 ش 144) أدي الهشم الإقليمي وانخفاض قدرة الدول إلى تلبية الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى اعاقة الأهداف الانمائية والامنية والإقليمية ((الخراجلة 2006 :145).

وفضلاً عن ذلك فإن الهويات المتنافسة في دول وسط أفريقيا تفتقر إلى مهمين إقليمي ، وقد أدت عضوية بعض الدول إلى عدة هيئات حكومية دولية والي مزيد من اللبس حول الأوليات والواجبات نظراً للمخاوف الامنية المعاصرة تشكل خطراً على تنمية البشرية وتدعو تحليل التهديدات الامنية غير التقليدية ،وهناك حاجة إلى اجراء دراسة نقدية للمنظمات الإقليمية وحركاتها على المساهمة على نطاق واسع تعزيز السلام والأمن البشري في أفريقيا.

تبعت هذه الورقة في المجموعة الاقتصادية ومدي قدرتها على حماية الامن البشري في أفريقيا الوسطي.

تبرأ هذه الورقة ومن خلال تحليل كيفية تصور المنظمات الإقليمية والحماية الامن والامن البشري ، لا سيما في أفريقيا وبين ذلك فحص للجهاز الامن الإقليمي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونجاحاته وإخفاقاته في تعزيز الأمن.

وتختم هذه الورقة بتقييم ما إذ كانت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مجهزة بشكل مناسب من اجل استجابة فعال وكافية لتحديات أمن الإنسان في المنطقة بالإضافة إلى ما هو مطلوب لتعزيز قدرة المجموعة على حماية الأمن البشري.

الدور الأمني للمنظمات الإقليمية على النمو التصوري والمتوفر في المواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تم دمج الأدوار الأمنية من قبل المنظمات الإقليمية بالتزامن مع المناقشات الأوسع نطاقاً على المستويين الدولي والقاري وذلك حول الاستجابات الإقليمية الصراع وهناك فكرة قاتلة بأن المنظمات الإقليمية وشبة الإقليمية يجب أن تكون الملاذ الأول للتعامل مع النزاعات والمناقشات المحلية والمسائل العابرة للحدود المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويفترض ذلك الميثاق أن المنظمات الإقليمية ينبغي أن تهدف إلى حل المشاكل في السياق الإقليمي الذهاب إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (الأمم المتحدة : 2008م) والمبرر لهذا الحكم هو البلدان المجاورة غالباً ما تكون في وضع أفضل تفهم وضع التصارع بالبيئة والهجرة اللاجئين والجريمة العابرة للحدود والجهات الفاعلة الخارجية الحالية (مولرمن2000).

وفي أفريقيا فإن اعتماد المنظمات الإقليمية للمنظمات الإقليمية المعنية بالأدوار الأمنية جاء ذلك تدريجيا لعبر الاعتراف المتزايد الحاجة إلى ترتيبات دفاعية وأمنية مشتركة وذلك لحماية المصالح والمشاريع الاقتصادية الجماعية (سورميك 188: 2006).

وفي عام 1980 ، تم استجابة للدعوات لنداءات الزيادة التكامل الاقتصادي والتعاونيات على المستوى الإقليمي وضعت خطة عمل بلاغوس كافة التدابير لإنشاء هياكل إقليمية في أفريقيا لتعزيز إنشاء سوق أفريقي مشترك (أبوجا 2007).

وتم انشاء هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية كوسائل لاشراك الدول وتسوية المصالح وتطوير وتطبيق المعايير الإقليمية وتسهيل عملية التكامل.

ومع ذلك فإن السعي لتحقيق الاهداف الاقتصادية الإقليمية فهناك بالشعور المتزايد بإن حماية المصالح الاقتصادية والصناعية يجب الاشتراك في ايدي الدول ، التي كان الكثير منها ضعيفاً ولديها تحديات داخلية لمواجهتها وعلى نحو متزايد ، كما يصفه خاديجلا 144: 2006 تم حجب الجمارك التجارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي في النزاع وذلك من اجل حفظ السلام، وبناء السلام والتعاون الامني وتنظيم الوحدة الأفريقية ادراكاً للحاجة إلى معالجة انعدام الأمن والنزاعمن أجل تحقيق أهداف تكامل أوسع، أنشات في عام 1993م ألية لمنع النزاعات واداراتها وتسويتها لادارة الصراعات ومنعها في أفريقيا على نحو اكثر فعالية.

وشجعت منظمة الوحدة الافريفية المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تبني منع نشوب الصراعات وكيفية اداراتها وحلها باعتبارها ولاية أساسية : القرار (جايما 18: 2006)

وعلى كل اشترشدت الالية بمبادي السيادة وعدم التدخل التي اعاقت قدرتها على الاستجابة الفعالة للصراع (جيما 2: 2006).

وفي ظل الولاية الاكثر قوة لخليفة منظمة الوحدة الأفريقية بمنح الاتحاد الأفريقي ومن خلال مجلس الأمن والسلام التابع في الاتحاد الأفريقي القدرة على التدخل في حالات الصراع التي تعتبر وتشكل تهديدات كبيرة للسلام والأمن ، مثل الجرائم التي تمنع ولانشاء الاتحاد الأفريقي 2002–2003 ، المادة 4هـ).

يحتوي الاتحاد الأفريقي فكرة جديدة متعددة للابعاد الأمن (تشمل قضايا التي تتعلق بالامن البشري مثل المشاركة السياسية والحماية من الفقر والحصول على الصحة والتعليم والتحدي من التمييز بين الجنسين والحماية من التدهور البيئي (الاتحاد الافريقي 2004)

كما ان بروتوكول الاتحاد الأفريقي للأمن السليم يؤسس ويشكل رسمي الرود الامني للمنظمات الإقليمية ، ويؤسسها لشركاء اساسين ليتعاون مع الشركاء التنفيذين بمجلس ويضطلعون كعنصر اساسي في هيكلة السلمي والامني لاتحاد الأفريقي (2003–2002– المادة 16).

ولكن الناحية العملية فإن اعتماد المنظمات الإقليمية للسلام والأمن قد يحظي بدرجات متفاوتة من النجاح ويطرح السؤال حول ما إذا كانت هذه المنظمات مجهزة بشكل كاف للتصدي للتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تواجه الدول الأفريقية في الوقت الحالي.

إن استجواب الهياكل الأساسية للمنظمات الإقليمية في أفريقيا وأيضاً حاجاتها والتحديات التي تواجهها في تعزيز الأمن والسلام يمكن أن يوفر رؤى مهمة فيما يتعلق بفعاليتها ومدى ملائمتها لسلم والأمن الهامين الذي يواجها.

وتبحث بقية هذه الورقة في هذه المسائل مع الأخذ بالاعتبار والخاص للمجموعة الاقتصادية وحماية الأمن البشري في أفريقيا الوسطي.

تجربة الجماعات الاقتصادية في تعزيز الأمن الإنساني في وسط أفريقيا:

فإن عودة وظهور المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أواخر التسعينات واعتمادها لهيكلة أمنية أكثر قوة ملحوظ على الورقة على الأقل وزيادة الالتزام بتطوير وتعزيز والقدرات السياسية والأمنية في المنطقة (موانصلي 99 وفي الوقت نفسه تظل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وعناصرها الأمنية ضعيفة من الناحية التشغيلية ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الشروط والموارد والإرادة السياسية للازمة متوفرة لكي تعمل المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا بشكل فعال إذ يظهر التحليل للشواغل الأمنية في وسط أفريقيا وذلك على مدى العصر الماضي أن دول الأعضاء قد نظرت في كثير من الأحيان إلى جهات فاعلة خارج المنطقة ،وذلك مثل الأمم المتحدة والدول الأفريقية على الدعم والمساعدة في الاستجابة للنزاع.

وأخرى فحصاً لثلاثة من الدول المركزية الأكثر اضطراباً في أفريقيا إذ تؤكد جمهورية أفريقيا الوسطي وجمهورية الكنغو الديمقراطية وأيضاً بوروندي "أنه وفي حين أن دولة وسط أفريقيا لها دور مهم في الاستجابة للنزاعات إلا أنها اعتمدت أيضاً وبشكل كبير على الجهات الفاعلة الخارجية والدعم لتحقيق هذه الأدوار.

جمهورية أفريقيا الوسطي:

كانت جمهورية أفريقيا الوسطي واحدة من أكثر الدول الأفريقية تذبذباً وذلك منذ أمد طويل إذا تعاني من عدم الاستقرار السياسي ، وضعف الاقتصاد ، والتفتت الاجتماعي ، ومستويات عالية من انعدام الأمن ومع ذلك فلن يكون من الممكن إحلال الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطي ربما في ذلك انتشار الدول الصغيرة ولأمانة دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الإقليمي وهذا يشمل العلاقات المثيرة الجدل مع الدول الأعضاء مثل تشاد والسودان، الذين كانوا متهمين من نيل جمهورية أفريقيا الوسطي بدعم حركة التمرد (اسيو:205).

وفي الأشهر الأخيرة اخترق جيش الري للمقاومة في شمال أوغندا أجزاء من البلاد وشن هجمات من جمهورية أفريقيا الوسطي وفي كل من جنوب السودان وشمال يوغندا.

ذادت التوترات بين تشاد والسودان إلى تفاقم الوضع حيث تدفق آلاف اللاجئين إلى جمهورية أفريقيا الوسطي وذلك من خلال الأزمان الحدودية الأخيرة.

واستجابة للصراع مادايث جمهورية أفريقيا الوسطي على البحث عن المساعدات خارج المنطقة ، وجاذبية بين دول أخرى في مجتمع الاقتصادي والنقدي في أفريقيا (للمجموعة الاقتصادية) (المجتمع الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا) الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ، لاستعادة الاستقرار والأمن للاتحاد الأفريقي 2004)

وفي الآونة الأخيرة اتبعت جمهورية أفريقيا الوسطي تعاوناً عسكرياً متزايداً نع جنوب أفريقيا التي أرسلت أفراداً لدعم الحرس الرئاسي في البلاد من المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2007) حققت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نجاحاً محدوداً في الجمع بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة وإقامة تعاون إقليمي وتوافق في الآراء حول النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطي.

وفي ذات الوقت لم تكن المبادرات الوطنية الدولية ناجحة للغاية لان السياق الاجتماعي والسياسي لم يكن مستقراً بما يكفي لمعالجة القضايا الأمنية وتسهيل الحلول (اسد 3005)

ويمكن القول أيضاً إن المجموعة الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطي كان والي حد كبير محاولة من دانب فرنسا ليس فقط لفك قواتها العسكرية من البلاد والالتزام بها، ولكن أيضاً البقاء السياسة الداخلية لتبقي تحت غطاء قوة متعددة الجنسيات لجمهورية أفريقيا الوسطي.

(اذا تتألف من دول تربطها بها علاقات وثيقة مجموعة إلى أزمات الدولية 2007)

جمهورية الكنغو الديمقراطية:

إنّ تقدم جمهورية الكنغو الديمقراطية مثال اخر لدولة أفريقيا الوسطي التي عانت من صراع طويل.

وعلى الرغم من جمهورية الكنغو الديمقراطية في يوم ما كانت تملك القدرة على انها تكون دولة مركزية في أفريقيا، الا ان ولاياتها غير متماسكة ومختلفة وبما في ذلك النظام السياسي القائم على اساس التوطين المؤسس، وضعف البنية التحتية ونقص الخدمات الحكومية، والنفور الجماعي ، وحالة من الجمود السياسي، اعاقتها من أي وقت سابق.

وعلى افتراض هذا الدور(دينق واخرون 1996 ،44 :143).

وكما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطي فان النزاع في جمهورية الكنغو الديمقراطية له ابعاد إقليمية ملوحظة ولقد دعمت الاطراف الخارجية الصراع المستدام وذلك من خلال التمويل المباشر او بيع الموارد الطبيعية للغرباء .

كما أن التحدي المتمثل في التعاون مع الوضع المعقد وذلك بسبب التنافس الإقليمي على الموارد الشحيحة والسياسة الانتهازية والسيطرة المفترضة للحكومة على الموارد (كولفر ،2004،9) .

يعقد دور الهيئة الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية للدول وسط أفريقيا في مواجهة انعدام الأمن وذلك من خلال المشاركة المباشرة للاعضائها الأساسيين في أسباب انعدام الأمن.

كما أظهرت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قدرتها المحدودة على تعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع، وفي الفترة التي سبقت الانتخابات التي أجرت برعاية دولية في جمهورية الكنغو الديمقراطية وكانت الأمم المتحدة والهيئات الخارجية الاخرى إلى حد كبير هي التي ضغطت على الحكومة في تمرير القوانين وإحراز تقدم القوانين بإحراز تقدم في المسار الانتخابي خاصة بعد أن أخطئت الحكومة الانتقالية في الموعد النهائي لتنظيم الانتخابات القومية.

(فيركاولين 2006) وفي 25 ابريل اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار (176/ 2006) التي أزنت بنشر قوات الاتحاد الأوروبي لدعم بحثه الأمم المتحدة في جمهورية الكنغو الديمقراطية خلال الانتخابات هناك (لنقيفيو رئيساً 34:2006) وقد قدمت جنوب أفريقيا وحدات لوجستية وجوية رئيسية للبحثة والتزمت بالقيام بالدور الرائد في نزع السلاح في مقاطعات (كيفو) (فيركاولين 2006).

إذ لا يظهر تقييم الوضع قبل وبعد الانتخابات في جمهورية الكنغو الديمقراطية غياب الاتحاد الأوروبي فقط كهيئة أمنية قابلة للتطبيق بل أيضاً التشويش الذي يمكن ان ينجم عن العضوية المزدوجة لجمهورية الكنغو الديمقراطية هي عضو في المجموعة الإنمائية لجنوب الأفريقي بالإضافة إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

دولة بورندي:

لعبت أفريقيا الجنوبية على الوجه الخصوص دوراً قيادياً لحفظ السلام في بورندي، وذلك بدعم من الاتحاد الأفريقي اذ قادت جنوب أفريقيا مهمة طموحة وحساسة لاستعاد السلام في بورندي . (بورمان وسامس 24: 2000) غانا ، نيجريا السنغال كما تعدهت القوات ايضا بارسالها إلى بورندي ، ولم تساهم فيها أي دولة من أفريقيا الوسطي.

ولقد اعربت بورندي عن رغبتها في مغادرة المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا وهو ما يدل على اقل جزء منه وعلى خيبت الأمل إزاء الضعف المستمر الذي تعانيه الجماعات الاقتصادية والإنمائية باعتبارها هيئة إقليمية وأمنية.

وفي ذات الوقت أظهرت الجهود الأخيرة في بورندي والي جانب جمهورية الكنغو الديمقراطية رواندا وذلك لإحياء المجتمع الاقتصادي في منطقة البحيرات العظمي أن هناك رغبة متواصلة في إنشاء

هيئة إقليمية فعالة قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة اللاصقة لا تغطي على الفقرة التالية وذلك إظهاره لأنه تشير إلى جميع الأقسام فيبدو إن المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا غائبة وبشكل ملحوظ عن مسارح الصراع الرئيسي في المنطقة والدول التي تعاني من انعدام الأمن غالباً ما تعتمد على دعم الدول والهيئات الخارجية في المنطقة للحصول على الدعم. من المهم إن نلاحظ أن التدخل من قبل هؤلاء الخارجيين لا يخلو من المشاكل وعلى سبيل المثال لن يؤدي تدخل المجموعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي في جمهورية الكنغو الديمقراطية إلى تفاقم التوترات الإقليمية على حسب بل خلق أيضاً توترات جديدة. (بورمان وسامس 24: 2000).

فهذا يجعل الحجة قوية لزيادة قدرة المنظمة الإقليمية ، لتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية الخاص بها ومع ذلك ومن الضروري أولاً ان تفهم لماذا فشلت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في كثير من الأحيان في تلبية احتياجات المناطق الأكثر إلحاحا من السلام والأمن.

التحديات التي تواجهها المجموعة الاقتصادية الأوربية في اللإيفاء بانتدابها:

وكثيرا ما يشار إلى نوعين من التحديات كعقبات أمام التشغيل الفعال للمجموعة الاقتصادية.

النوع الأول: يعمل إلى حد كبير ويتعلق بالمدخلات بما في ذلك الموارد المالية والقدرة الفنية والإرادة السياسية اللازمة وذلك لكي تعمل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من عملها الحالي.

النوع الثاني: هو هيكلية في المقام الأول ويتعلق بما اذا كان للمجموعة الاقتصادية بنية مناسبة لمهامها الناقد حسين سليمان (2006).

ويدور التساؤل حول ما اذا كان ينبغي ان تكلف المنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية في دول وسط أفريقيا تكلف بادوار طموحة في مجال التعاون في مجال السلام او ما كان ينبغي عليها بدلاً من ذلك الالتزام بهمتها الأصلية المتمثلة في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وفيما يتعلق بالتحديات التشغيلية في عجزت المجموعة لدول وسط أفريقيا إلى حد كبير حتى الآن بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والموارد المالية والقدرة الفنية المتدنية ونقطة ضعف اللوجستي(كسم وفكر ،2001) وذلك وفق للاتحاد الأفريقي 2004.

كان هناك نقص ملحوظ في الترابط بين الاتحاد الأفريقي وبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن القضايا مثل التغيرات غير الدستورية في الحكومات وعلى سبيل المثال في جمهورية أفريقيا الوسطي.

ويشير الاتحاد الأفريقي إلى انه اذا كان على المجموعات الاقتصادية الإقليمية انها تساهم في بناء الأمن في القارة فينبغي ان تحترم الاليات الإقليمية والقرارات المتخذة على المستوى القاري (الاتحاد الأفريقي 2004) .

ومع ذلك فأن النزاعات السياسية الداخلية والاويات المتنافسة قد طعنت في قدرة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك على ان تكون متعاونة وفعالة وأيضاً ان تنفذ اوليات السلام والامن للاتحاد الأفريقي.

هناك تحدي اخر تواجهها أفريقيا في تفعيل اجهزتها الامنية وهو عدم وجود سلطة يمكن إن تقود إلى الطريق في امساك الدول الأعضاء بالتزاماتها الامنية والسلمية المعلنة وجود المهيمنة الإقليمية في جنوب أفريقيا وغرب أفريقيا "نيجريا" وكان ذلك في نحو مقابل للجدل عنصر هاما في ادارة النزاعات الناجحة وحفظ السلام في هذه المناطق. " سورميكن 2000–2006) دينق ومؤلفيه المشاركين (66 /164 /996) يجادلون بان المنظمات الإقليمية يمكنها ان تساعد في ادارة النزاعات وذلك من خلال اضفاء الطابع المؤسسي على قواعدها والاجراءات فيما يتعلق بادارة النزاعات ولكن هذا وحدها لا يكفي من الحد من النزاعات الداخلية.

هناك حاجة إلى الدول المسؤولة لتكون بمثابة نقطة ارتكاز للامن الإقليمي والتعاون ومع ذلك عندما يتعلق الامر بكونها جارة مسئولة ومتعاونة اذ تواجه المجموعة الاقتصادية تحدي متمثل في الحفاظ على ملاءمتها في نظم الدول الأعضاء وكثير منهم لا يستفيدون من انفاق المجموعة الاقتصادية الاموموية والعضوية (ايسمون 2005).

جادلاً حالات في 1999م بأن هناك خطراً على المستوى الهيكلي وذلك بأن تتخذ المنظمات الإقليمية الاثنية مثل الجماعات الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مثاليات واليات مؤسسية معقدة على حساب بذل المزيد من الجهود التسوية النزاع الجاري

وفي حين اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هياكل مماثلة لتلك التي لديها بعض نظرائها الاكثر نشاطا مثل المجموعة الانمائية للجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فانها تفتقر إلى حد كبير إلى القدرة على تفعيلها . وعلى سبيل المثال ، لم يؤلي اهتمام يزكر إلى كيفية قيام امانة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك بخدمة السلام والهياكل الامنية ، وكيف ستعاون الهياكل مع بعضها البعض ، وكيف ستعمل "بورمن وسامس 28 : 2000" " وبناء على ذلك فأن امانة المجموعة الاقتصادية غير مؤهلة للتعامل مع الطلبات الموضوعة عليها "بورمن 2002" وبمستوى اعمق تأتي الاسئلة حول ما اذا كان من المتوقع وبشكل واقعي ان تكون المنظمات الإقليمية في أفريقيا من المروجين للسلام والامن.

وقد ناقش بعض النقاد بأن هذه المنظمات ليست مهجنة بشكل صحيح لتولي تفويض بحماية الأمن الإقليمي ، وأنه ينبغي بدلاً من ذلك إنفاق الموارد على تعزيز قدرات الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي "خريجار 144 : 2006" وتشير أمثلة من اجزاء أخرى من القارة مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (اكواس) في غرب أفريقيا إلى ان أنظمة إدارة الصراع تقوم على مبادئ السيادة وبعدم التدخل كما انها ترتكز على الافتراض الذي يزداد منذ القدم والذي مفاده ان الحرب بين الدول تشكل تهديد مهيمنة على السلم والأمن فهي ليست متنوعة بالقدر الكافي لاستجابة بالأنماط المتغيرة بالصراع "سورميكن 191: 2006".

وهذا يشمل النزاعات العرقية والسياسية داخل الدول التي يمكن أن تشكل تهديداً كبيراً للأمن البشري.

يشير فحص المجموعة الإنمائية بالجنوب الأفريقي إلى انه وفي حين يمكن إن تكون الهياكل المشتركة ببين الدول التي تعتمد على مبادئ الافتراض في التزوير وحرم الحدود الفعالة في منع النزاعات بين الدول، إلى انه ومن المشكوك فيه ما إذا كان يمكن إن تطبق نفس المبادئ على الصراع داخل الدول "نغوما 214: 2006" .

ذكر نغوما إن هناك حدوداً لسياسة الدولة عندما تبدأ التحديات والصراعات في بلداً ما بالانتشار في البلدان الأخرى.

وقد يتطلب هذا الفعل ما يبدو انه تدخل في مسائل السيادية في دولة واحدة" نغوما 221: 2006".

وبالنظر إلى التفويض الذي لا يسمح بالتدخل في حال التهديدات داخل الدول حتى عندما تكون هذه الصراعات هي المصدر الأساسي لانعدام الأمن في المنطقة فأن السؤل المطروح ما إذا كانت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قادرة على تعزيز المساءلة والأمن أو ما إذا كانت تعمل ببساطة على عزل بعض من أكثر أعضاءهما الغير مسئولين.

في حين ان اتفاقيات المساعدة المتبادلة وعدم التدخل يمكن ان يجعل التدابير مهمة لبناء الثقة فأنها تصبح مشكلة اذا كانت تعمل على عزل إجراءات الدولة وهياكل الحكم على حساب الأمن البشري.

وبالنظر إلى عدم قدراتها على السيطرة على دول الأعضاء تم تكليف المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا باعتماد إطار شامل لمعالجة قضايا الأمن البشري، مثل الحكم الرشيد والترشيد البشري وحماية البيئة والصحة والتعليم اذ يظل هدفاً عالياً اكثر من كونه حقيقة قابلة لتطبيق في الوقت الراهن. ومع ذلك فأن التحديات الأمنية البشرية لا تعد ولا تحصى والتي تواجهها حالياً منطقة أفريقيا الوسطي والتي تتجاوز الحواجز الوطنية وتؤثر بشكل مباشر على حرية الإنسان ورفاهيتها تعني انه سيكون غير إنسان بل وسيأتي بنتائج عكسية وللمضي قدماً لتحقيق الأهداف الاقتصادية دون المراعاة لحقوق الإنسان وآمنة ورفاهيتها في المنطقة بشكل عام.

التوجه إلى الأمام:

ومن اجل المضي قدماً من المهم تقييم الظروف والهياكل والتي تحتاجها المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتمكينها من الاستطلاع بدور أكثر استباقية وتفاعلية في حماية الأمن البشري.

فكان هناك بعض التطورات الايجابية في هذا الصدد وعلى سبيل المثال الهدف من الشراكة فان الاتحاد الأوروبي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هو توفير الدعم لإدارة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك من اجل التكامل الإنساني والسلام والأمن والاستقرار وزيادة قدرة المجموعة الاقتصادية على التوسط في الصراعات في دول الأعضاء بما في ذلك المتعلقة باستغلال الموارد والجرائم والاتجار بالأسلحة العابرة للحدود.

كما يهدف المشروع إلى إنشاء وتنسيق شبكة مجتمع مدني أفريقي مركزي وذلك لتقديم النصح ودعم المجموعة الاقتصادية " الوصال 2007). وفي ذات الوقت حيث يتم دعوة المجموعات الاقتصادية

مثل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتطوير مؤسساتها وأدواتها الجديدة التي تتجاوز قدراتها وهناك حاجة إلى تقليص التوقعات والتركيز على خطط عمل واقعية (أبوجا ي ،2007)

فينبغي على المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ان تمتنع عن وضع جدول أعمال مفرط في الطموح وان تركز بدلا من ذلك على جهود اقل واقعية وذلك يمكن إن يساعدها في إثبات مصداقيتها

يجب أن يكون التركيز على هياكل بسيطة وموثوقة لتعاون الأمني يمكن أن تؤدي إلى استقرار العلاقات ومنع انتشار النزاعات وتامين القيم المشتركة الناشئة وربما يتطلب ذلك وضع الأساس لأنظمة الأمن الناشئة.(ميلان، 1999).

وعلى سبيل المثال إنشاء موارد كثيفة الاستخدام الموارد . ينبغي أن تكون آلية الإنذار المبكر أو الجهود الرامية إلى تامين التمويل إلى عمليات حفظ السلام المشتركة الثانوية وذلك لتطوير وتعزيز أمانة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة مكافحة الفساد. "بورمن وسامس 28: 2000" ينبغي أيضاً متابعة الاتفاقيات الأقل كثافة من حيث الموارد التي يمكن أن تعزز الأمن البشري في الوقت الراهن تضمن البرامج والاتفاقيات المستقبلية برنامجاً إقليمياً للأمن الغذائي وخطة التنفيذ وكذلك السياسة التي تتعلق بالمسائل الإنسانية وخطة عمل لتنفيذ هذه السياسة لدول الأعضاء وأيضاً يتضمن برنامج عمل فيروس نقص المناعة البشرية ، الايدز التي توفر إطار استراتجي لمكافحة الايدز "الوصال 2007".

إن تعزيز قدرة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا الوسطى يتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات على المستوى الإقليمي ومستوى الولايات والقارة. وعلى المستوى الإقليمي تحتاج المنظمات إلى معالجة قضايا العضوية والتركيز التنظيمي على هياكلها "ميلان 1999".

يجب على المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة العضوية المزدوجة لبعض الأعضاء مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى والتي تسببت حتى الآن في حدوث ارتباك حول الأدوار والأوليات.

كما ينبغي أيضاً اتخاذ خطوات لمؤامة قدرات وتخطيط المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مستوى الإقليمي وذلك مع الاتحاد الأفريقي والأمم والمتحدة (كالرس 118: 2004).

فأن في العلاقات الأفريقية المركزية بين المجتمع المدني والحكومة كانت تقليدية وعدوانية وفي التقدم إلى النهضة من الضروري أن تشارك جميع شرائح المجتمع وبما في ذلك البرلمانيين الشباب والنساء والمعلمين والطلاب والباحثين وأيضاً منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود الأمن والسلام وكذلك التأكد في إشراك المجتمع المدني المذكور في اتخاذ القرار في المجموعة الاقتصادية(كسم وفيكر : 2001).

أمثلة على حفظ السلام في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي دعمتها شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام يظهر أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأمن والسلام على مستوى دول الأعضاء والذي ربما يشكل التحدي الأكبر أمام الأداء النشيط للمنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فهناك حاجة إلى تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات الداعمة للتنمية ومكافاءة وتعزيز النجاح مثل "سيلرس 113: 204" يشير ذلك لأنها لا يمكن لأي قدر من الترقيع على المستوى الإقليم أن يعوض في نهاية المطاف عن غياب الإدارة الوظيفية على المستويات الإقليمية والمحلية.

"يجب على الزعماء في المنطقة"تشجيع وتنسيق الأعمق والتعاون فيما بينهم ، ويكونوا قادة استباقياً في تعزيز التعاون داخل الهيئات الإقليمية وشبه الإقليمية يجب على قادة دول الأعضاء أن يغلوا أولا نظرة إلى أنفسهم وذلك بدعمهم للبرتوكولات التي تصدرها الهيئات الإقليمية والاتحاد الأفريقي. إذا أنه لا يمكن لأحد الزعماء أن يتطلع إلى تحمل مسئوليات أخرى في الأمن البشري وذلك عندما لا يلتزم بمبادئ الأمن البشري والسلام والاستقرار. فهناك شرط ضروري ومسبق لأمن الإنسان المستدام في المنطقة وذلك من مسئولية القيادة في دول الأعضاء. وعلى المستوى الاتحاد الأفريقي فينبغي إن يكون هناك تنسيق وتعاون وتوثيق مع المنظمات الإقليمية وذلك لضمان إن القرارات التي تتخذ على المستوى القاري تدعمها الهيئات الإقليمية. "فان نيويورك 224: 2006" يوجد حالياً عدد كبير من الهيئات الحكومية الدولية التي توضح الأدوار في مجال صيانة الأمنية وإدارات النزاعات في أفريقيا وان العديد منها يحتوي على عضوية متراكبة. وذلك يجب على الاتحاد الأفريقي إن يحدد وضع المنظمات الإجرائية التي لها الأولية في حالات النزاع "فرانك 2007"

ومن اجل إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبشكل أكثر منهجية وذلك لتعزيز الأمن والسلام وذلك يجب أن يشاركوا في مناقشات مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي كما يجب أن يكون هناك تأسيس لإجراءات الاتصال المباشر بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وربما يكون عن طريق إنشاء مكاتب اتصال للاتحاد الأفريقي في كل مقرها مقرات المنظمات الإقليمية . وفي نهاية مسئولية تكميل المجموعات الإقليمية حيث توجد هناك فجوات في القدرات وشح الموارد وذلك في تنفيذ مبادرات الأمن والسلام (سيليرس 2004).

وعلى المدى البعيد ، فينبغي أن تركز المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تنمية الاكتفاء الذاتي المالي الأكبر، حيث تبدين التجربة من مناطق أخرى إن البعثات يمكن إن تعاني من نكسات كبيرة أو أن تنتهي عند يتدخل المانحون الدولين. " بورمن 2002"

ومن جاني أخر ، يجب على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أن يظلوا ملتزمين بتزويد الاتحاد الأفريقي بالموارد والدعم اللازمين وذلك لتمكينه من بناء أمن فاري ذي مغذي فائدة "فرانك، 2007" إذ يحتاج المناحون الدوليون إلى تجاوز في الخطاب وأيضاً الالتزام بدعم المنظمات الإقليمية بقاعدة مالية آمنة حتى تتاح لهم الفرصة للارتقاء إلى مشوي إمكاناتهم."بورمان، 2002".

إذ تبينت التجارب السابقة في المنطقة أنه لا يمكن أنه يتوقع من المنظمات الإقليمية. القيام بعمليات أن حفظ السلام الواسعة النطاق ومتعددة الأشكال دون مساعدة حقيقية من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي "بورمن وسامس، 2004"

الخاتمة:

يمكن تقديم حجج قوية لصالح المقاربات الإقليمية لإدارة النزاعات وتعزيز السلام في أفريقيا ، كما يبدو ذلك جلياً في مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتأكيد ، أفريقيا الوسطي ، حيث حرضت الدول المجاورة الصراع وكذلك شعرت بانعكاساتها حيث يتطلب السلام المستدام دعما إقليميا متعاوناً ومع ذلك فقد تعرقلت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك حتى الآن بسبب نقص الموارد المالية واللوجستية وقلة الأمانة للموظفين غير مجهزين بشكل جيد، والولاية للسلم والآمن يستمد موارد المنظمة بالموارد المحدودة للغاية فضلا عن الافتقار إلى الإرادة السياسية وقد أثرت هذه العوامل سلباً

على قدرة المجموعة لدول وسط أفريقيا على تقديم مساهمة مجدية لإدارة النزاعات وتعزيز الأمن البشري في منطقة وسط أفريقيا وفي حين إن معالجة قضايا الأمن البشري وذلك على المدى البعيد قد تطلب من دول الأعضاء إعادة النظر في مفاهيم السيادة وعدم التدخل في المبادئ المنصوص عليها في بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك فأن دول الأعضاء وعلى المدى القريب ستفعل بشكل جيد لتعزيز قدرتها الهيكلية وأيضاً مواصلة الجهود وتنفيذ ورصد اتفاقات في المجالات مثل الاتجار بالأسلحة وأيضاً فيروس نقص المناعة المكتسبة /الايدز والأمراض الأخرى والموارد الطبيعية والآمن الغذائي وغيرها من الاتفاقات العابرة للحدود.

وعلى الرغم من أن تاريخ الصراع في أفريقيا الوسطى يجعل منها سياقاً طموحاً لمواصلة التعاون الإقليمي ، إلا إن انتهاء الحرب الأهلية وتراجع الصراعات العنيفة في بعض الدول الأعضاء فيها يوفران فرصة كبيرة للمضي قدماً في تحقيق الأهداف الإقليمية. في حين أن هناك ، وبشكل مبرر ، وبعض السخرية بشأن قدرة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المساهمة بفاعلية في تقدير الأمن البشري في أفريقيا الوسطى ، فإن المنظمة وبسبب الموارد المحدودة والإدارة السياسية، لم يكن لديها فرصة حقيقية على الإطلاق للوفاء بولايتها. ولن يصبح هذا ممكناً إلا إذا حصلت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعم كبير من الإتحاد الأفريقي والمجتمع الأولي ، والأهم من ذلك ، التعاون والمشاركة النشطة لأعضائها المؤسسين.

- **الملاحظات:**

1- تم تحديد المجتمع الإقليمي في أفريقيا لأول مرة من قبل المجتمع الاقتصادي للأمم المتحدة في 1960م .

2- تضم المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الإتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، وأيضاً الكوميسا الإشتراكية المعروفة بشرق وجنوب أفريقيا ، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية التابعة للإيغاء ، وكذلك جماعة شرق أفريقيا ، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ، وأيضاً إتحاد المغرب العربي "العربية" الإتحاد المغاربي ، SEN-SAD "ومجتمع دول الساحل والصحراء" وسادك وكذلك مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية.

ومن هذه ، خمس مجموعات إقتصادية إقليمية " اميو – المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – إيجاد ، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقا – SADC– فهي لبنائه لبناء السلام والأمن في الإتحاد الأفريقي" تناولت هذ الورقة مصطلحات المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية بالتناوب.

3– وعلى سبيل المثال ، 53 دولة ، وستة منهم ينتمون إلى مجتمع إقليمي واحد ، و26 أعضاء منهم ينتمون إلى ثلاثة ، وإثنان "جمهورية الكنغو الديمغراطية وسوازيلاند هما أعضاء في أربعة.

المراجع:

ابوجا ف _ ب _ "cd" 2007 . الحالات الطارئة المعقدة في القرن الحادي والعشرين ، تحديات قضايا سياسية الأمن والسلام الإستراتيجية الجديدة لأفريقيا صحف بروتدريا رقم المتسلسل 134 مونوترفي ISS .

الإتحاد الأفريقي 2004 . إعلان رسمي حول سياسية دفاع وآمن أفريقيا المشترك (2004) في مجموعة م جمعة اد من الوثائق الرئيسية المتعلقة بالأمن والسلام في أفريقيا . بروتوريا : مطبعة جامعة بروتوريا ، 83 – 99 .

الإتحاد الأفريقي 2003/ 2004 وعلاقة البروتوكوا بمجلس الأمن والسلام 200– 2002 وفي الخلاصة "م" جوما خميه (محدد) الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا . بروتوريا مطبعة جامعة بروتوريا 79–63 .

الأوسلا ،2007 – هل هناك آمل للمجموعة الاقتصادية ؟ اسيواليوم . بروتوريا_ معهد الدراسات الإستراتيجية ، 19 أكتوبر .

بورمات ، أ 2002 . المنظمات الإقليمية الأفريقية لعمليات السلام : والتطورات والتحديات . والمراجعة الأمنية الأفرقية ، 11 (4) : 33 – 45.

برمان هاو سامس ، ك 2000 – حفظ السلام ومنتدى نزع السلام ، 21 : 3 – 31 .

قوسم ، ن وفيكر ، ب 2001 – المجتمع الإقتصادي لدول وسط أفريقيا والأمن البشري.

وفي السلام ، الأمن البشري ومنع النزاعات في أفريقيا . إجراءات اجتماع خبراء اليونسكو . ISS الذي عقد في بوروتوريا ، في جنوب أفريقيا 23 – 24 يوليو 69 –74 .

قرنسيس ، د 2006 . الإتحاد الأفريقي ، بناء نظم إقليمية للأمن والسلام ، هاميشاير ، المملكة المتحدة ، نشر اكشعين .

فرانك ب 2007 . التنافس الإقليمي في أفريقيا والقارة الأمنية الناشئة . الدراسات الأفريقية الفصلية ، 9 (3) . متاح في موقع :

Http://www.africa.ufl.edu/asq/vg/vgi3a2.htm

اتفاقية 20 ابريل (2008) .7)

ISS"معهد للدراسات الأمنية " 2005.حلقة عمل بشأن استعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المعنى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة البيضاء ، التي نظمتها "ISS"بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية إستطاف روندا والذي عقد في كاجولى وروندا في 20–21 سبتمبر (2008).

مجوعات الازمات العالمية 2005.جمهورية أفريقيا الوسطى ، لتركيب دولة وهمية ، وتقرير أفريقيا في 139 ، 13 ديسمبر.

Juma"جوما ، م"ed"2006.وتلك هى الخلاصة الوافية من الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسلام والآمن في أفريقيا–بوروتوريا:مطبعة جامعة بوروتوريا.

الخاديجلا 6ج م 2006". اراء غربية حول الاستجابات الأفريقية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإجندة الآمن العاميه ، في مواغيرو واوكولي"محررون" وإعادة التفكير في الآمن العالمى المنظور الأفريقي بنيروبي ، مؤسسة هاينرتين بول 28–145.

ميلان م 1999.منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليميه.نظرة فاحصة على هدم السلام ، ورقة عرضية رقم 26–ببروتوريا"آيس"Iss .

موانا‌سالى 1999 أفريقيا الوسطى . هل هي منطقة فرعية مهملة؟ مجلة أفريقيه للعلوم السياسية، 4(2):89–105)

مولر ، ب 2005 .ايجابيات وسلبيات التبعية . دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في ضمان السلام والأمن في أفريقيا، ورقة عمل (DIIS) دايس رقم 2005\ 4) كونها عن الدنمارك . المعهد الدنماركي للدراسات الدولية.

نجيما –ن 2– الاستجابات الأفريقية المعاصرة لسيناريوهات الأمن الحالية ، التحديات والفرص للمشاركة في مجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية في مواجيوريو اكوليو "محررات" إعادة التفكير في الأمن العالمي هل منظور لدي أفريقيا ؟ نيروبي مؤسسة هاينردش بول.

سولومن ، اتشونجويان، ت2001، اذ ذهبت المشاريع بعيد جداً والجهود الأمنية دون الإقليمية في أفريقيا برتوريا: مركز الدراسات السياسية العالمية.

سورميكن ، "ك 2006" استجابات أفريقيا معاصرة لسيناريوهات الأمنية الحالية، التحديات وفرص المشاركة لدول غرب أفريقيا في مواغيرو وكلولي "محررون" إعادة التفكير في الأمن العالمي هل هو وجهت نظر أفريقية ؟ نيروبي مؤسسة هاينزيش بول 201 : 182.

سودريوم ف وعرض ت "محررات" 2003 ، نظريات الإقليمية الجديدة بالفراق ،باستينج ستوك الأمم المتحدة 2008 ،ميثاق الامم المتاحة في الموقع

http://www.un.ovg/about.un.charter بالوصل اليه في 15 ابريل 2008.

مجلس الأمن الدولي 2007 جاء تقرير من الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الدعم لبناء السلام التابع للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى 5 ديسمبر.

فان نيوكرك ، أ 2006 ربط المبادرات الأفريقيا الإقليمية والتأسيس لجدولة أعمال الأمن العالمي الناشئة في م ماوجيبرو اكولوما بإعادة التفكير في الأمن العالمي هل منظور لدي أفريقيا ؟ نيروبي : مؤسسة هاينريش بول 222، 246.

فيركولون ،ت 2006 توقع ديمقراطية جديدة وهشة في أفريقيا الوسطي مراجعة أمنية أفريقيا 115 "1" : 116/11 /112.

8/ سياسة التكامل الإقليمي في أفريقيا الوسطي:

توماس استيفن هانس وهوبيك وكوين فليسبنوورت.

مقدمة:

ينبغي الاعتراف بأن حركات التكامل الإقليمي في أفريقيا الوسطي كان مختلف كثيراً عن حركات في الغرب والشرق والجنوب بحيث تم تحقيق تقدم ملحوظ وذلك خلال العقد الماضي في تعزيز التعاون الإقليمي . بحيث أخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية كدراسة حالة ، وهذا هو التحليل الورقي لسياسة التكامل الإقليمي الرسمي في أفريقيا الوسطي، ويقال أنها لعبة زات منيتو بين...

أو برغم هذا الجدال مع نظرة عامة على مختلف ديناميكيات التكامل الإقليمي وذلك من خلال تقييم دور جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنظمات الإقليمية إذ أنها كانت خياراً مستمراً ومن المتفق عليه.

عموماً ان تحقيق الاستقرار والتهدئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالإضافة إلى تطورها الاقتصادي يعتمدان وبشدة على التطورات الإقليمية– كما يمكن القول إن مركز جمهورية الكونغو الديمقراطية في العديد منه الهيئات الإقليمية الاخرى.

وفي نظر لامكانيتها الديمفرافية والاقتصادية ن ويمكن توضع ان تصريح جمهورية الكونغو الديمقراطية جهة فاعلة ورئيسة في هذه المنظمات وأن تلعب دوراً اساسياً في عملية التكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا ، على غرار نيجيريا على سبيل المثال وجنوب أفريقيا وكينيا وذلك في مناطقها المختلفة.

ومع ذلك ، لم يكن هذا الحال منذ اوائل التسعينات فصاعداً ، ادي عدم الاستقرارة السياسي الإقليمي والوطني فضلاً عن ذلك أدت النزاعات العنيفة إلى تحويل منطقة البحيرات العظمة إلى ماتم وصفة إقليمياً (معقل الحرب) وعدداً من البلدان تحولو إلى خصوم عسكر وعلى الرغم من الجهود المبزولة لتعزيز السلام التي خضعت التوترات وخلقت فرصاً جديدة للتكامل الإقليمي ، الا انها لم تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من تعزيز موقعها الإقليمي ويمكن ارجاع ذلك إلى انعدام الرؤية

السياسية ، وكذلك الارادة السياسية، وأيضاً القدرات البشرية والمالية ، فضلاً عن المناخ الإقليمي العام.

علاوة على ذلك ، فأن مسعاها الحالي نحو التكامل الإقليمي ليس نتيجة لسياسة واضحة المعالم بل هي ايضاً استراتيجيات انتهازية قصيرة المدي.

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين ، الجزء الاول يحلل الموقف الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية داخل منظمة الإقليمية ويناقش كذلك كيفية تأثير الديناميكيات الداخلية والخارجية على عملية التكامل الإقليمية أما الجزء الثاني فإنه يتناول افاق وتحديات للتكامل الإقليمي في وسط أفريقيا.

التكامل الإقليمي ما بين الانتهازية والسلبية بجمهورية الكونغو الديمقراطية:

يتناول هذا القسم سياسات التكامل الإقليمي باعتبارها لعبة ذات منسوبين (بوشام) وذلك بالنظر إلى الديناميكيات الوطنية بالإضافة إلى الأوضاع الخارجية التي تؤثر على تلك العملية إذن يشكل التكامل الإقليمي من خلال المنطق الداخلي والمطالب والمصالح المحلية ، بما في ذلك مطالب صناع القرار) والقوي الخارجية على المستوى الإقليمي والقاري والدولي إذ أدي التشابك والتوتر بين المنسوبين الذي يؤدي بيان إلى سياسة حكومية او موقف عام اتجاه الإقليم وفي هذا الصدد، يجب عدم التقليل من أهمية دور الجغرافيا السياسية العالمية من أهمية دور الجغرافيا السياسية العالمية والجهات الفاعلة الدولية، وأيضاً يجب وضع سياق لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا الوسطي ميثاق سابق محاط بجدول الأعمال الدولي الحالي.

ويتجلي الإرث الاستعماري بوضوح في هيئات إقليمية معينة مثل MAC المجموعة الاقتصادية والنقدية المشتركة في وسط أفريقيا أو المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المجموعة الاقتصادية لدول او مجتمع شرق أفريقيا EAC.

علاوة على ذلك ، فأن المساعي القارية نحو التكامل والتي تحتوي على عنصر ايديولوجي مهم وحوار الوحدة الأفريقية – بالإضافة إلى اتجاهات الجمهورية على مستوى عالمي بما في ذلك نموزج الاتحاد على مستوي عالمي ، بما في ذلك نموذج الاتحاد الاوربي – فأن التواصل لعب دوراً مهم في العولمة وديناميكيات السوق المتحركة اثرت على شكل التجربة الإقليمية الأفريقية – وبالتالي فأنه

ويظهر تورط أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة والتعزيز الأمن على حد سواء والتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا كان له تأثير كبير على العمليات.

وبهذا السبب فإن من الضروري تجنب التشديد كثيراً على الخيارات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك فيما يتعلق بالمشاركة الكونغو في العمليات الإقليمية اذ تعتمد هذه الخيارات وبقوة على الضغط العالمي وتظهر أحياناً كمبادرات برعاية الجهات المانحة وليست نتيجة لديناميكيات داخلية وسياسة فعلية مفيدة بالعوامل الخارجية الداخلية، إذ تبني مناهج ومواقف تفاعلية تضر بالسياسات الاستباقية .

وهذا لا ينبطق فقط على جمهورية الكونغو الديمقراطية بل هو ظاهرة تؤثر على العديد من الدول ذات تحديات المؤسسية الضعيفة وأيضاً يمكن ان يخلق تحديات ملكية للعمليات الإقليمية وكذلك بعض الأبعاد السياسية العامة الأوسع نطاقاً.

الإستراتيجية ، التي تتكون من محاولة لزيادة عدد التحالفات من خلال عمليات الهيكلية الإقليمية ، التي توفر آلية مفيدة لأمن الدولة او تعزيز السلطة وذلك عندما يكون بقاء الولايات على المحك(كلافام 1996) ويتم استخدام التكامل الإقليمي كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، وذلك للحصول على الشرعية والدعم الخارجي أو المحسوبية وبينما يواجهها تهديداً داخلياً وخارجياً. كما يوضح التحليل التالي، وذلك خلال فترة الضعف كان التكامل الإقليمي قناة عبرها تستطيع جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستفادة من المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية الخارجية وفي المقابل ، استخدم موبوتوزير التكامل الإقليمي كآلية سيطرة على جيرانها وتأمين حلفائها خلال فترة الهيمنة الإقليمية النسبية.

إذ أن أثرها النهائي هو أنه سمح لكنشاسا بالاستفادة من مزاياها المختلفة الناتجة عن تعدد عضوية المنظمات الإقليمية وأيضاً زيادة جاذبيتها للجهات المانحة وتفعيل الدوافع المختلفة على حسب الظروف.

ومن هذا المنطلق يفسر هذا القسم كيف أثرت هياكل القوي وديناميكيات السلطة على مسار وحال عملية التكامل في وسط أفريقيا.

ويتضح ذلك من خلال النظر في التحالفات والمنافسات ذات سياسة قوة الشخصية بالإضافة إلى النضال من القيادة في وسط أفريقيا.

ونرى في هذا القسم أيضاً استراتيجيات جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك للمشاركة فيه أربعة مجتمعات إقليمية "المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية ، المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي والكوميسا" مع الأخذ بعين الاعتبار القيود الداخلية والخارجية ،بما في ذلك العوامل الاقتصادية.

يبدو من تحليلنا أن القرار السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالانضمام إلى هيئات إقليمية مختلفة وكان ذلك مدفوعاً أساسياً بمنطق وتحالفات سياسية قصيرة المدى وعرضية، وليس مراعية للمصالح طويلة الأجل.

فأن هذا يتماشي مع الطبيعة الظاهرية للحكم بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

سياسات التكامل الإقليمي في أفريقيا الوسطى:

تحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبة متميزة في أفريقيا لإمكانيتها الاقتصادية، ومواردها الطبيعية الهائلة، فضلاً عن أهميتها الجغرافية السياسية التي تجعلها تلعب دوراً أساسياً في قلب القارة وتوفر نقطة محورية مهمة لجيرانها المباشرين.

تتميز العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعظم دول جنوب الصحراء الكبرى وذلك بمزيج من المقاومة والجذب، ولذلك ليس من الغريب أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية عضواً في أربع لجان اقتصادية وإقليمية وعديد من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم الأوسط :

خلال عصر موبوتو وصلت دولة الكونغو/ زائر إلى حالة محورية في وسط أفريقيا.

وبعد فترة وجيزة من وصول موبتوس إلى السلطة وما ترتب على ذلك من استقرار في البلاد وكان التكامل الإقليمي احد الأدوات التي كانت تحت تصرف موبوتو لتطوير سياساتها حول السلطة في أفريقيا الوسطي.

وذلك بهدف إعادة تشكيل العملية الإقليمية والتأثير على المنطقة فنجحت في جعل تشاد جمهورية أفريقيا الوسطي توافقان على إنشاء اتحاد دول وسط أفريقيا.

تأسست هذه المبادرة رسمياً في ابريل عام 1968 وأقامت بوضوح الاتحاد الجمركي الاقتصادي لاتحاد أفريقيا الوسطي الذي استقالة منه تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطي بعد توترات طويلة الأمد بين هذه الدول غير الساحلية وتلك الساحلية "الجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية" ومع ذلك فأن وبدون مشاركة الدولتين كانت لهذه الهيئة اثر اقتصادي محدود للغاية.

وفي ديسمبر في عام 1968 وبعد وقت قصير من إنشاء هذا الاتحاد تركت جمهورية أفريقيا الوسطى وتحت ضغط فرنسي المنظمة وقبل إن تعود إلى الاتحاد في عام 1971 "ميار 2006" وهذا يدل على نهاية المشروع.

وفي 1977 حاول الرئيس موبوتو إطلاق منظمة جديدة تحت لواء مجتمع اقتصادي من دول أفريقيا الوسطي التي كامنت ستتألف من دول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الجمركي لوسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي، ولكنها كانت بدون نجاح "نادويل 1998).

بعد بضع سنوات اقترحت الجابون مبادرة مماثلة مرة أخرى ولكن في إطار مختلف تماماً ، وذلك بوضع خطه عمل بالاغوس لعام 1980التى دعمت إلى إنشاء مجتمع اقتصادي أفريقي.

أصبحت خطة لأغوس حقيقة واقعة بالتوقيع على معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي لأوروبا الوسطى والشرقية في عام 1983 في لبيرفيل "اوموبو 2003".

ومن الواضح فيما سبق إن السياسة لعبت دورا أساسيا في تشكيل المجتمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا وستسمر في تحديد وظيفتها_المجتمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا –وينتطبق الشئ نفسه على تطور المجتمع الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى إذا يعانى من تحويل للمصالح والمنافسات الداخلية .

فإنها تعوق وبشكل سيئ المنظمة وذلك بسبب الجهات من اجل السلطة والقيادة بين الجابون والكاميرون ناهيك عن التوترات المتصاعدة بين غينيا الاستوائية الغنية بالنفط وهاتين الدولتين.

وبصفتها العضو الأقدم في النادي الرئاسي لرؤساء المنطقة والحاكم السابق في العديد من النزاعات وكذلك الإقليمية منه يحاول الرئيس عمر بونجو الجابون الاحتفاظ بموقفه السياسي وسط أفريقيا بينما الرئيس بيامسي الكاميرون باعتباره الحالة الاقتصادية الأكثر نجاحاً بالمنطقة يرغب في لعب دور أكثر وضوحاً متسقاً مع وضعه.

الرئيس بونجو وبجانبه لا يزال ممثل رئيساً في السياسية الفرنسية في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وله نفوذ كبير فيما يسمي "القرية الأفريقية الفرنسية".

إن الصورة الأنغولية المنسوبة لأنغولا وفي إطار المجتمع الاقتصادي في وسط أفريقيا والجدير بالذكر أن انضمامها للمجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا لعام 1999 ويمكن اعتباره بمحاولة واضحة لإعادة توجيه استراتجياتها نحو خليج غينيا.

تعتقد راوندا أنها يمكن أن تسيطر على مجتمع في قوة مهيمنة أخرى مثل جنوب أفريقيا وقياداتها " اكسفورد الانكشيكا 2007".

وعلى الرغم منو بعض الجهود الملموسة فلا يبدو أن تعزيز وجودها الدبلوماسي في المنطقة وعلى سبيل المثال– روندا لديها الإرادة اللازمة لتجاوز مرحلة الانتظار والترقب في الوقت الحاضر.

لقد اثبتت انغولا بالفعل انها قادرة على التأثير في الجغرافيا السياسية لأفريقيا الوسطى وذلك من خلال امور اخرى مثل محاولتها الحاسمة اثناء فض النزاع في جمهورية الكونقو الدميقراطية. وعلى الرغم من التوتر الاخير مع جمهورية الكونغو الديمقراطية فتظل انغولا حليفة رئيسياً للرئيس كابيلا.

تظل روندا قوة عسكرية كبيرة للمنطقة وتستمد في زيادة موقعها الاقتصادي وذلك من خلال استغلال السلطة و سياساتها الذكية اتجاه الصين والبرزيل والولايات المتحدة واروبا.

تدخل قوة متعددة الجنسيات في جمهورية أفريقيا الوسطي ونشرها لجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نهاية عام 2002. ويكشف بوضوح عن تحالفات عن أفريقيا الوسطي.

وفي البداية كان الهدف هو البقاء السياسي للرئيس السابق ولكن بعد ذلك تعاونت دول المنطقة لاسقاطها من خلال تمرد يقودها الرئيس الحالي بوزيزي.

كان الحليف الرئيسي في هذا القميص هو تشاد التي حافظت على وجود عسكري كبير وذلك لحماية الرئيس بوزيزي.

كما شاركت جمهورية الكنغو الديمقراطية في هذه الحلقة من تاريخ السياسي العنيف لجمهورية أفريقيا الوسطي.

كانت باتاسية حليفا لزعيم المتمردين السابق جان بيربيمبا الذي استخدمها كقاعدة خلفية لحركة التمرد الخاصة به.

قام بنشر قوات لدعم مسيرتها أيضاً مدعوما من ليبيا وهو ما يفسر السبب أن سقوط المسار أدي إلى مزيد من الضغط على بيمبا لقبول اتفاقية تقاسم السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية الكنغو الديمقراطية والاقليم الشرقي :

المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي:-

تاريخ المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي هو أيضاً مثال كامل على هيمنة الأهداف السياسية على تلك الاقتصادية . يعود تأسيسها إلى عام 1976 وهو نتيجة محاولات جوزيف موبوتوس للمحافظة على تفوقها الإقليمي والذي كان فيه التكامل الإقليمي عنصراً مفيداً.

كان هدف المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي لتنمية الاقتصادية المتبادلة أداة مثالية يمكن من خلال أن تحتفظ زئير بجيرانها الصغار تحت رقابتها وتدفع المخاوف الداخلية والخارجية في منطقة البحيرات العظمي.

وعلاوة على ذلك يمكن ان تكون روندا وبورندي حليفتين سياستين واستراتيجيين مفيدتين في سعي موبوتوس إلى القيادة الإقليمية – لا سيما ضد يوغندا والدول الأفريقية الناطقة بالانجليزية.

وفي ذات الوقت احتاج موبوتو للحصول على الدعم من هذه البلدان بالخلافات الداخلية بما في ذلك حزب الثوريين كابيلس لثورة الشعبية.

ولهذا الصدد كانت العلاقة الشخصية والسياسية القوية التي حافظت عليه موبوتو مع الرئيس الرواندي جوفيال هابياريمان حاسمة وذلك بالنسبة إلى كنتشاسا مما جعل رواندا حليفاً أساسياً لنظام موبوتو بنظامه في المنطقة ومع ذلك كانت العلاقات بين كل من زائير وروندا من جهة وبوروندي متوترة من جهة أخرى.

وأدت الحوادث الجرائم الحربية إلى جانب المشاركة المزعومة لكيشاسا وكيغالي للوضع السياسي الداخلي لبورندي إلى خلق مناخ من انعدام الثقة بين الشركاء المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي وأعاقت الأداء العام للمجتمع.

وعلى الرغم من هذه المشاكل ، حققت المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى بفضل بطاقة المجموعة وبناء سد روزي وأيضاً البرامج الزراعية.

ومع ذلك من تقيم العملية خلال هذه الفترة، من الواضح أن المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي ثم استخدامه كأداة لخدمة المصالح السياسية والإستراتيجية لزائير

إذ لم تتجاوز المنظمة أبدا نادي رؤساء الدول الذين استخدموه كأداة لحماية الوضع الراهن في بلدانهم.

لقد خدم الأمن المتوخي أكثر لحماية الحكام من فرص البقاء في السلطة من مصلحة سكانها.

غير إن المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي سهلت حركة المرور الأشخاص والبضائع عبر الحدود مما أعطي قوة دافعة لتطوير شبكات تجارية إقليمية وغير الرسمية إلى حد كبير وأسواق محلية متصلة مع رواندا أو زئير وبورندي بعضهما البعض.

بدأت الحرب الرواندية في عام 1990 والحرب المتجددة في بوروندي في عام 1993 إذا انقسمت المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي في الركود وقد بذلت عدة محاولات لإنعاش المنظمة.

وبعد محاولات فاشلة وغير واقعية في الفترة 1994–1995 وخلال عصر الغوغاء ، أطلق لوران ديز يدية كابيلا مؤتمراً في 1997م وكلف هذا لم يواكبه ما حدث في 2006 (مواكابو بينج ، 2006).

أخر تواريخ إعادة المحاولة إلى عام 2004 وذلك بعد انتهاء الحرب الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونجح في نهاية المطاف في ابريل 2007 ويرجع ذلك أساساً إلى المشاركة المالية الكثيرة والضغط السياسي من قبل المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق يجب ملاحظة إن المجتمع الدولي يولي اكبر أهمية لجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي مما يفعله أعضاؤه.

وقد شددت العديد من البلدان على الحاجة إلى تجديد هذه المنظمة ولكن كما هو موضح أدناه.

وعلى ما يبدو إن الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي لا تشارك الحاجة.

أن الإنعاش الفعلي للمنظمة اليوم يعوقه الافتقار إلى الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية الضعيفة والخلافات السياسية بين دولها الأعضاء مع نفس الأسباب التي تنتج نفس الآثار.

يبدو من المشكوك فيه إن المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي يمكن استعادتها وبشكل فعال دون تغيير جوهري في المواقف السياسية للدول الأعضاء.

أن عدم وجود الإرادة السياسية هو جزء منه نتيجة للحروب الكونغولية لم يتم بعد حل القضايا بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أنها لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع السائد غير المستقر في مقاطعات كيفو.

كما يشير تطابق عملية التنشيط بالإضافة إلى الركود الحالي إلى وجود عقبات سياسية وأمنية إقليمية يصعب التغلب عليها.

كما إن التحليل نفسه حول الدوافع السياسية للدول الأعضاء ينطبق علي الوضع الحالي ولكن في اتجاه المعاكس.

كما يبدو أن رواندا تفضل على نحو خاص الفكرة من حين أن جمهورية الكنغو الديمقراطية وعلى الرغم من التصريحات الرسمية تبدو مترددة إلى حد ما إلى أن المزايا المترتبة على روندا ستكون مهمة وفي الغالب بالنسبة لقطاعها الاقتصادي حيث تعاني البلاد بشكل خاص من نقص في الطاقة

وبالتالي ستكون أكثر من مجرد نقص فيها فحريصة على أكثر من ذلك فتستطيع روندا تستفيد من تدخلها بصورة موسعه التي سوق كيفوز كما ضمت اكتشافات لمصادر مشتركه مثل غاز الميثان في بحيرة كيفو.

بالغرم من أن جمهورية الكنغو الديمقراطية لا تشعر بالحماس للتعاون في مشاريع اقتصاديه مشتركه مع العاصمة أكثر من ذلك لضعف أنها معادية. ندرك كنشا أن بقاء المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي تعتبر أداة مناسبة تحت تصرف الحكومة الرواندية التي يمكن أن تسمح لها بالحفاظ على تأثيرها في الحالات الاقتصادية والأمنية في المقاطعات الشرقية كجمهورية الكنغو الديمقراطية وأكثر من ذلك تخشي البعض في جمهورية الكنغو الديمقراطية التوغل التدريجي للروانديين وتمركزهم في المقاطعات الشرقية. وبهذا الخصوص تلعب حالة المواطنة المزدوجة دورها.

لكي تمنع المنظمة من تركيزها الكبير في حال البحيرات العظمي وروندا من أن تستخدمه كأداة لأغراضها السياسية والاقتصادية الخاصة. تنوي جمهورية الكنغو الديمقراطية زيادة نشاطات المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي لكافة الجمهورية.

في هذه الجزئية تبدو يوغندا مترددة بين خيارين بالرغم من ضغط الذي يمارس عليها من دول الأعضاء الحالية المجتمع الدولي أنها يجب أن تشكل جزء من المجتمع.

ومن ناحية أخرى ترى يوغندا أن المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي طرف غير مرغوب فيه حيث أنه يمكن أن يصبح منافس لمجتمع شرق أفريقيا. ولكن من الناحية الأخرى ترغب كمبالا في التعاون مع مناطق معينة ومكاسب لبرامج الطاقة.

جمهورية الكنغو الديمقراطية والإقليم الجنوبي:

مجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية تعتبر حالة جمهورية الكنغو الديمقراطية وعضوية مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية متقاربتان تحديداً عندما تنظر إلى القيود الداخلية وتجديد حركات خيار التكامل. أصبحت جمهورية الكنغو الديمقراطية عضو في مجموعة التنمية في أفريقيا الجنوبية في العام 1998 بعد مدة قصيرة من حصول لوريتن ديزيركابيلاس على السلطة وقبل شهرين من تفشي الحرب الثانية في الكنغو. كان القرار على أساس سياسي محض وتعقل لحظي للاتجاه وذلك لتدهور العلاقات مع

مستشاره السابق – تحديداً رواندا – تحتاج كابيلا لان تجمع الدعم في مكان أخر. منذ إن أوقفت المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا الدعم لها بأي وسيلة كان المجتمع في هذا الوقت يغطي في ثبات عميق وروندا مازالت من دول الأعضاء.

انضمت جمهورية الكنغو الديمقراطية لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية زيمباوي وانغولا هما الداعمان الرئيسيان. سنحت الفرصة لكابيلا ليطلب تفعيل آلية الأمن لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية لصالحها عندما بدأت حركه التمرد حملتها العسكرية في شرق جمهوريه الكنغو الديمقراطية ناشد الكنغوليين مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية لمساعدتها العسكرية. لاختلافها مع المنظمة وعدم التمكن قادة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية لإجماع نهائي بشأن الطريقة المستخدمة في الأزمة. أغسطس في عام 1998 قررت زمبابوي (ثم رئيس الجهاز السياسي والدفاع والأمن) وزامبيا وانغولا التدخل بالنيابة عن مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

وبتفويض خارجي واضح وغير قابل للمساءلة من مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية وتزويد كابيلا بالمساعدة العسكرية ضد الجماعات المتمردة المدعومة من كمبالا وكرجالي. وقد قاموا بذلك بختامهم لميثاق الدفاع المشترك." نجوما جمهورية الكنغو الديمقراطية "نجوما

2005" حيث أن التدخل المباشر في هذا النزاع حافظ بفعالية على النظام الحاكم في كابيلا في اتفاقه لهجوم مباشر لكيناشا. ظلت الجيوش من زمبابوي وانغولا وزامبيا في الكنغو حتى عام 2002 حيث أبقت انغولا على التدخل جيشها في الكنغو كشريك في برامج إصلاح القطاع الأمني المختلفة كانت للفرص السياسية لكابيلا أصداء للدوافع السياسية والأمنية بعد التدخل حلفاء مجموعة التنمية لأفريقيا. لقد أعطاهم الفرصة لضمان حماية اقتصادهم ومصالحهم السياسية في الكنغو وبنفس القدر حماية انضمام نمو مرحب به للنظام الحاكم في كناشا وأكثر من ذلك يمكن للنزاع في جمهورية الكنغو الديمقراطية أن تزداد وبصدد السلام في كل المنطقة. ومع ذلك يجب ارث ليشار إليه أن مستوى مشاركة جمهورية الكنغو الديمقراطية في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية تبدو قليلة نسبية بالرغم من متانة العلاقة الاقتصادية بين مقاطعة كاتنق ودول مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية. لذلك نستطيع طرح حقيقة عضويتها في المجتمع الجنوبي. اختتمت مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية البروتوكول (مثل برتوكول التجارة) التي لم توافقها الكنغو ولم تصادق عليه (جاكوبيني وآخرون في العام

2005). مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية لها شراكة أكثر في الحقليين السياسي والأمني مثل مهمة دعم لنيروبي وتنفيذ عمليات جوما.

الاقتصاد السياسي للتكامل الإقليمي:

على خلفية الدافع السياسي من الضروري أن تؤكد أيضاً أن العوامل الاقتصادي تلعب دوراً مهم جداً في مجهودات الكونغو لتقوية روابط إقليمي من خلال عضويتها في اقتصاد إقليم الكنغو ارتكز اقتصاد جمهورية الكنغو الديمقراطية في الغالب على ثلاث روافد اقتصادية أساسية عبر الحدود على مدار كاتانقا وباس الكنغو ومقاطعات كيفوا بالرغم من هذه الأحواض تربطها علاقة وصل ضعيفة ببقية الدولة وذلك لقلة التواصل الشخصي والبنية التحتية للمواصلات من هذا المنطلق يمكن للجمهورية الكنغو الديمقراطية أن تصبح دولة مغلقة برورتيار في العام 2003 أن منطقة جمهورية الكنغو الديمقراطية مرتبطة بأطرافها حول مركز لا يمكن الوصول إليه.

يتم تصدير معظم البضائع مباشرة نحو دول الجوار من كل من كاشاسا وكاتانغا باتجاه أفريقيا الجنوبية من المقاطعة الشرقية باتجاه يوغندا وكينيا. من كنفوز إلى يوغندا وروندا وبورندي ومن باس كوثفو اتجاه المحيط وانغولا ومن الشمال إلى دوالا ومن الاكوادور إلى الكاريبان من خلال التجارة الغير شرعية والاستثمار والهجرة. يعتبر اقتصاد كاتنانغا الذي شكل معظم الصناعة لدي جمهورية الكنغو الديمقراطية بالتكامل ليبيا مع أسواق مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية والأمر نفسه بين كيفوز مع اقتصاد الكوميسا الذي يوضح تدخل جمهوريه الكنغو الديمقراطية في تمركز الإقليم "بورتيار 2003"من هذا المنظور إغلاق الحدود مع رواندا في الوقت الحالي يمكن أن يضر مقاطعه كيفو وتكون لديها تداعيات اقتصادية اجتماعية عديدة. لذلك يشكل التكامل الاقتصادي الإقليمي ركيزة أساسيه لجمهوريه الكنغو الديمقراطية وتطورها . تحشد الحكومة الكنغولية قله في القدرة علي التحكم في حدودها وتدفق تجارتها بصورة موسعه كل هذا يوضح لماذا تكون السيطرة عليها بواسطة الشبكات الغير شرعية. تستطيع أن تعتمد جمهورية الكنغو الديمقراطية على مصادر طبيعية وان إمكانيات اقتصادها تعتبر من ضمن الدول الواعدة أكثر في القارة تظل الموارد الطبيعية الكنغولية القلب النابض لسياسات الإقليم كما تم توضيح ذلك من خلال النزاع في الماضي عندما يتم استغلال هذه الموارد بواسطة شبكات إقليم غير رسمية (هذه الإقليمية من القاع تشمل شبكات النقل عبر

الحدود وتشمل كثير من الدولة وممثلي الدول الأخرى كلها تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية الكنغولية بصورة غير شرعية والاستفادة منها (ماكلين، 2003 – تايلور 2003) الموارد الطبيعية لا تساعد فقط في تشكيل استراتجيات السلطة التي تقتنع به الأحزاب القلقة ولكنها أيضاً تعرض الفرص لممثلين المحلين والدوليين والشرعيين والمحرمين وتزويدهم بحياة هامة للحياة القروية الذين كانوا غير قادرين على إكمال نشاطاتها نتيجة لعدم الأمان أثناء الحرب. مع استمرار الاستقرار في البلاد يتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بتطوير الأنشطة التجارية والاقتصادية. وجدت الجهات الاقتصادية الفاعلة في البلدان المجاورة إن التكامل الإقليمي الرسمي أداة مناسبة لتسهيل استيراد المواد الخام للوصول إلى سوق جمهوريه الكنغو الديمقراطية. هنالك أيضا حصص طاقه ضخمه:مشاريع الطاقة المائية حول سد إنفا (3500ميغاواط) بالإضافة إلى قراند إنفا وامكانياتها الضخمة من الطاقة (39000ميغاواط) التي تعتبر محل اهتمام جيرانها وما ورائهم . أصبح (الإصرار) لروابط الشبكات الكهربائية الأفريقية الوطنية مع إنفا واقع.

ومن بين الشركاء الأكثر اهتماما بلدان تجمع الطاقة في وسط أفريقي) بالإضافة إلى تجمع الطاقة الجنوبي الأفريقي الذي يهدف إلى ربط الدول الأعضاء في شبكه كهرباء واحدة للطاقة. في أكتوبر من العام 2004 قام خمسه أعضاء من بلدان تجمع الطاقة في وسط أفريقيا وشركه استيل الكنغولية وشركه إسكوم في جنوب أفريقيا وشركه انغولا إمبرسيانا ناشونال دى إلكترسيد وشركه نام بين نام باور وشركه بوتسوانا للطاقة–بإنشاء مشروع مشترك يسمى (ممر الطاقه الغربي) الذي سيجمع موارد الطاقة ويتم التسويق لمشروع إنفا الكهرومائي المتوقع .

ويعتبر هذا من الأهمية الإستراتيجية خاصة لبروتوريا حيث تعانى جنوب أفريقيا حاليا من نقص مزمن في الطاقة الكهربائية. إن الربط بين الشبكات من خلال مشاريع إنفا الكهرومائية يعمل كمعزز تكاملي مهم للقارة.

الآمال والتحديات:–

في هذا القسم يتم تحليل الآمال والتحديات التي تواجهها جمهورية الكنغو الديمقراطية من حيث التكافل الإقليمي بالمقارنة مع الفترات السابقة .يبدو أن جمهوريه الكنغو الديمقراطية الآن تركز بشكل اكبر على التكامل داخل" جوهر" منطقه وسط أفريقيا وهذا لا يعنى أن جمهوريه الكنغو تخاطر بكل

ما لديها في مكان واحد عن طريق وضع التزاماً للمنظمات الإقليمية الأخرى جانبا. من الضروري أن تتمكن جمهوريه الكنغو من الحفاظ علي علاقات وثيقة مع شرق وجنوب أفريقيا لأسباب اقتصاديه وسياسيه يشير هذا التطور جنبا إلى جنب مع الجهود المستمرة لتعزيز عمليات التكامل في أفريقيا. إلى ان نقاط الضعف الخطيرة مثل الافتقار إلى القيادة السياسية والمؤسسات المناسبة تعوق اندماج وسط أفريقيا. نختتم هذا القسم بتأكيد الحاجة إلى وضع إستراتيجية واضحة وشاملة ومتماسكة من جمهورية الكنغو الديمقراطية بما يتعلق بتكامل الإقليمي.

التركيز مراراً على محورية التكامل؟

تشير بعض التطورات إلى إن جمهورية الكنغو الديمقراطية حالياً توجهت باهتمامه نحو التكامل الشمالي، / الغربي ولذلك مزيد من محورية التكامل في 2005 وفي إطار اتفاق الشراكة الاقتصادية في نقاشها مع الاتحاد الأوروبي أن كيناشا تغلق الناحية الغربية والجنوبية التي تحتوي على 16 ، 19 من أعضاء دول الكوميسا الغرض من هذا الموقف لا يجب التنافس مع قوة مماثلة مثل جنوب أفريقيا. هذا التفسير عزز بواسطة حقيقة الكنغو الديمقراطية في عام 2008 صاحب ذلك رؤوساء دول المجتمع الاقتصادي لوسط أفريقيا التي يمكن أن نأخذها كعلامة لإعادة الاهتمام بواسطة كنشاسا في (تمركزها) خلال جيرانها .

التحرك هو تمكين جمهورية الكنغو الديمقراطية للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا التي تتكون من دولها وساو توم والمدير ولذلك سميت المجموعة الاقتصادية لمجموعة وسط أفريقيا (بلص) لقد قام مؤخراً وزير التجارة والاقتصاد الكنغولي بتأكيد هذه النوايا (بوكاسا 2008) هذا التطور هام جداً منذ التأهيل التكامل الإقليمي الذي يعتبر احد المبادئ الهام التي تقود مفاوضات وكالة حماية البيئة لا يجب على احد معرفة ان هذه الأهداف المخطوطة تواجه تحديات صعبة كما ذكر ذلك في ملتقي معهد التنمية الاوروبية في الخارج وافاد مركز سياسة التنمية (ستيفنسون واخرون) يوجد حالياً قليل من التوافق بين اجندة وكالة حماية البيئة وعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا والحال كما هو عليه عندما تنجز اي منظومة إقليمية من لديهم الرغبة في الوحدة خططت الكوميسا للاكماله في العام 2008 بينما ترى دول مجموعة التنمية الأفريقيا الجنوبية أنه

ليتم اكماله في العام 2010 (كوبو 2007) سوف تقوم جمهورية الكنغو الديمقراطية اي وحدة ستنضم اليها كما هو الحال في الدول الفردية التي لها خيار وحيد في الاتحاد الجمركي.

ربما يشير اعادة التوجيه المذكور اعلاه إلى ان جمهورية الكنغو الديمقراطية قد ترغب في التكامل الاقتصادي مع جيرانها المركزين حتى ولو كان ذلك غير مجرد وعلى المدي البعيد قد تكون الارباح الاقتصادية والحراك الاقتصادي حول الكنغو ونهر امبانغو حوض هذا النهر تحديداً غني جداً بالموارد الطبيعية (الطاقة الهيردوجينية والغابات الموارد الزراعية والغاز ..... إلى اخره) اعادة تأهيل وتطوير الممرات المائية يمكن ان تجعل منها فرصة فريدة لتطوير الممرات المائية يمكن ان تجعل منها فرصة فريدة لتطوير الاقتصاد والتعاون الإقليمي.

بالرغم من أهمية التقارب لربط التجارة بين الجنوب ومناطق شرق أفريقيا قد يكون من البديهي على أساس خلفية اقتصادية بحتة ولكن تمتلك جمهورية الكنغو الديمقراطية التركيز على مجهودات التكامل لكل من مجموعة التنمية الأفريقيا الجنوبية والكوميسا.

مستوى التجارة الداخلية الحالية مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بلص محدودة على وجه الخصوص ولا تعرض نفس الفرص الاقتصادية كما في المجموعات الاخرى. تم التاكد من ذلك بواسطة الابحاث الحديثة في مكمون القطاع الاقتصادي الذي يعتبر مطلب لحكومة الكنغولية يحتوي تكامل الكوميسا على عرض افضل الخيارات في مجالات التنمية الاقتصادية. اتحاد الشركات في الكنغو يفضل ايضا الحوار مع نهج مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية او ادارات الشئون الاجتماعية والاقتصادية (بوكاشا 2008) لذلك يبدو ان قرار الانضمام لمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا تم تبنية بواسطة كل من عوامل خارجية وداخلية أولاً يجب ان يلاحظ بعض دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا كما في المفوضية الاوروبية التي تلعب دور مهم في اكمال جمهورية الكنغو الديمقراطية في مجموعة حوارها. وفي علاقتها مع جيرانها في الشرق المترامي الأطراف. أخيرا احدثت كيناشا تقدما من خلال كسب الثقة بعد سنوات من النزاع والأن تظهر بدور محوري اكبر في التكامل.

التدرج نحو العقلنة والاندماج :

توجد ديناميكية التكامل في وسط أفريقيا بعقلنه تدريجية في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيه والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا يتقاربان كنتيجة لمبادرات التنسيق وبرامج التعاون في عدة مناطق.

بدأت العملية في أبريل عام 2005بعد توقيع اتفاقيه التعاون في ليبرفيل بين المجموعة الاقتصادية والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والمكتب الإقليمي لمفوضيه الأمم المتحدة في أفريقيا والتي نتج عنها قرارات مهمة–تم إقرارها في اجتماعات خبراء جولا في نوفمبر عام 2007– كتطبيق التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة والتنسيق الموجود في القوانين الاقتصادية.

يمكن أن تعمل الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا كمجموعه صغرى للمجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا في المستقبل ، والتي من المحتمل أن تصل إلى قمتها باستيعاب كامل

يتماشي هذا المفهوم مع الخلاصة التي تم التوصل إليها في القمة المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا برازيلي في أكتوبر عام 2007 ، والتي حضرها كل من رئيس مفوضيه المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا الأمين العام الأمانة لجماعه الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وللمضي قدما في التطوير عبر توجيه اللجنة ، إطار لتنسيق أسياسات برامج ونشاطات المنظمات.

الهدف النهائي لهذه الهيئات هو خلق مجال لمجتمع متفرد مسؤول عن التكامل السائد الإقليم ، لكن قد تمنع الخلافات السياسية بين قياده وسط أفريقيا تحقيق هذا الهدف الطموح.

لا يمكن التأكيد في هذا الوقت على ماذا كان الوضع الحالي يصب في مصلحه المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا أو للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا صحيح آن المجموعة الاقتصادية قد حصلت على منزله عاليه عندما عمل مقارنه في إطار (ملاحظه) التكامل القارئ بشكل تدريجي.

قييمت للمجموعة الاقتصادية قمة ابونجيل 2006 كواحدة من ثمانية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتميزة بينما لم تكن المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا في هذه القمة. بالرغم من ذلك قد تنعكس هذه الديناميت لصالح مجتمع متأخي كنتيجة لتطلعات زعماء الدول .قد تتماشي هذا

التكامل مع الاندماج الذي يحدث على المستوى القارئ لتشجيع المجتمع الدولى – آخرون – والمساعي القارئ نحو تحقيق أهداف ابوجا ، يمهد كل من الاتحاد الجمركى الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب أفريقيا والكوميسا وجماعه جنوب أفريقيا على التوالى . يعمل للتنسيق بين برامجهم وعقلنه قياداتهم كوبيو2007".

تماشيا مع القمة المشتركة التي نظمت في اكتوبر 2008 من بدايه مفاوضات لعمل منطقه تجاره حرة كبيره بين الكوميسا والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب أفريقيا .

تأثر العقلنة والاندماج أيضاً علي ديناميكية التكامل لشرق أفريقيا ، هناك مؤشرات ان بوروندى وروندا يتجهان بشكل متزايد إلى نهج دول الجوار في شرق أفريقيا .تلك الدولتان انضمتا إلى جماعه شرق أفريقيا الذي أصبح أكثر ديناميكية من الجماعات الاقتصادية الأخرى.

تعتمد الدولتان بشكل قوى على الدول الأعضاء جماعه شرق أفريقيا في العبور البرى والتجارة الخارجية من الواضح. ان ميزات شرق يزيد عن منظمات وسط أفريقيا .

مما يؤكد الانجذاب نحو منظمات شرق أفريقيا وانضمام بوروندى حديثاً له ، بينما ورواندا عضوا فيه منذ بداية أنشاه .

البحث عن القيادة الإقليمية والرؤية السياسية :

ترتبط نقاط الضعف الحالية بمشروع التكامل المركزي ارتباطا جوهريا بغياب آليات الموازنة التي يمكنها ان تتغلب علي مشكلات العمل الجماعي وذلك عند محاوله الوصول إلى تعزيز التكامل التعاوني . "ماتلي 1999"

ويتعلق ذلك بالصعوبات التي تواجهها في محاولات تحقيق بدّلى التكاملية ، وذلك عندما يكون التكامل الإقليمي مرغوبا بشكل منطقي من قبل جميع الجهات الفاعلة بسبب المنافع الاقتصادية والسياسية المتبادلة التي تتدفق منه .

وفي الواقع ، لا تلعب بلدان أفريقيا الوسطى لعبةً تنافسيه او تعاونيه بحتةً إذا تحتوي سياسات الدمج بشكل عام علي كل من العناصر التنافسية والتعاونية .

وهناك نوعان من العوائق التي تحول دون التعاون :-

أولاً :مشكلة التحول الإداري (من النفقات وخلافه) والسلوكيات ذات المصلحة الذاتية لاولئك الذين يأملون في الحصول علي مكاسب قصيرة الأجل والثانية ، قضيه تنسيق الأهداف المشتركة .

تميل دول وسط أفريقيا إلى اعتبار أن التكامل الإقليمي لعبه محصلتها صفر ، حيث يكون هناك رابحون وخاسرون ، من تحقيق أقصى قدر من مكاسبها الأمنية أو السياسية او الاقتصادية ، علي حساب دوله أخري ، إذ يبدو الالتزام بالتكامل الإقليمي محدودا . السياسات الإقليمية "الجغرافية" والمصالح المرتبطة بالتكامل الإقليمي لم تكن دائما متطابقة، علي حساب التقدم المحرز .

وللتغلب علي هذه المعضلات ، يجب علي دوله واحدة أو أكثر أن تأخذ زمام المبادرة لتسهيل حل العاب التعاون التنسيق .

فهي تتطلب آليات توطيدي قويه يمكن إن ترصد الدول وتجبرها علي تنفيذ قدرات مشتركه .

إذ تفتقر منطقه أفريقيا الوسطى إلى كليهما علي العموم ليس لديها آليات متابعه وتنفيذ مناسبة .

أن الأمانات التنفيذية أو محاكم العدل غير مخوله بما يكفي من السلطة الكافية والحاسمة المطلوبة لرفع العملية .

في الحقيقة ، تتميز جهود التكامل بظهور حراك حكومي ملحوظ وتحديات مصاحبه ، مثل المؤسسات الضعيفة ، وعدم كفاية نقل السلطة إلى كيانات فوق وطنية ، ودول والأسبقية في عمليه صنع القرار ، وتركيز الكفاءات في مؤتمرات رؤساء الدول والمشاركة المالية والبشرية المحدودة من الدول الأعضاء ، والافتقار المتكرر لإنفاذ التسريع الموحد.

- ولعل الأهم من ذلك ، انه لا توجد قوه دافعه يمكنها إن تحفز التكامل وتدعم أجنده الإصلاح ولا يوجد حاليا إي قدام "قيادات" ومن الواضح أنها لا تستطيع تولي هذا الدور وتطور رؤية طويلة الأمد بشأن التكامل الإقليمي.

ومن حيث المبدأ يمكن لجمهوريه الكنغو الديمقراطية أن تأخذ زمام المبادرة ، ولكنها في الوقت الحاضر مبتدئ قزم" سياسيا وعسكريا لا تملك القدرة على قيادة السياسات الإستراتجية والأمنية في

أفريقيا الوسطى . وعلاوة على ذلك ، يمكن لاستردادها أن يخلق توترات متجددة ويصعب من الواقع التعميق في التكامل الإقليمي بمعنى إن التكامل الإقليمي في أفريقيا الوسطى يواجه مفارقه ، فمن ناحية ، لا تهتم الدول المجاورة برؤية عملاقة عند حدودها ، ومن ناحية أخرى إذا لم تكن جمهوريه الكونغو الديمقراطية تلعب دورا اكبر ، يمكن أن تعرض العملية برمتها للحظر.

فلا الجابون ولا الكاميرون كبيرتا بما يكفي لتولى هذا الدور بمفردها ، وسوف تلعب فقط دوراً مهما إذ نجحتا في تقليل تنافسهم والعمل في تناسق ، كما هو الحال بالنسبة لانجولا ، فلا يزال عليها التعامل مع الكثير من الاقتصاديات الاجتماعية والداخلية.

فإن القيود التي تمنعها في الوقت الحاضر هي قبول مزيد من المسؤولية الإقليمية في أفريقيا الوسطى على الرغم من وسائلها العسكرية والمالية ، من منظور وطني كونغولي ، يصعب تحديد أي رؤية سياسيه طويلة الأجل ، كما رأينا في السابق ان جمهوريه الكنغو الديمقراطية عضوا في عدد من الهيئات الإقليمية في وقت واحد (التي هي غالبا في بعض الحالات تكون زائدة عن الحاجة . وفي الواقع ، هذه الأماكن متعددة العضوية مقيدة وبشكل خطير علي جمهوريه الكنغو الديمقراطية ولها العديد من العوائق ومن بينها ارتفاع التكاليف ، ومتأخرات العضوية وتقسيم القرارات الدبلوماسية والاقتصادية والطاقات البشرية والطاقات الضئيلة المصالح المتضاربة وأيضاً غياب المصداقية الخارجية.

وبناءا عليه ، يمكن أن تكون الإستراتيجية المصممة لتأميم سياسة العضوية المتعددة هذه مثمره.

في الواقع سيتعين على جمهوريه الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف إعطاء الأولوية لمنظمة إقليميه واحده أو أخرى لتجنب الالتزام بالتدابير أو السياسات المتعارضة التي يمكن أن تنشأ إذا حققت المجتمعات المختلفة التكامل التام.

فيجب دمج استراتيجيه جمهوريه الكنغو الديمقراطية في سياسة طويلة الآجل وشامله بشأن التكامل الإقليمي.

فينبغي أن تكون شامله وان تحدد بوضوح الأهداف القابلة للتحقيق والمستدامة والتي ينبغي إن تستند إلى تحليل متعمق وواقعي للمصالح الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد. ينبغي دعمه بموارد ماليه

وبشريه كافيه وأدوات محدده ، بما في ذلك تدريب مصمم خصيصا للدبلوماسين علي القضايا ذات الصلة ووضع سياسة للإلتحاق للمسؤولين الكنغوليين في المؤسسات الإقليمية.

الختام:-

منذ منتصف عام ال1990 ، تم الاعتراض على المفهوم التقليدي للأمن ، الذي ينظر إليه على انه غياب لأي تهديد عسكري ضد الدولة ، من خلال تعريف واضح للأمن.

ولكن التهديدات الكبرى للأمن البشرى لها طبيعة إقليميه وغير وطنيه.

- لا تتوقف الكوارث البيئية والأمراض والصراعات التي طال أمدها وآثارها الفاصلة على حدود البلد. الدولة التي تعمل من جانب واحد هي غير مجهزة للتعامل بشكل فعال مع مثل هذه التهديدات حتى عندما تكون الدولة المعنية بسيطة : وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات التي آثارها عدداً من دول وسط أفريقيا في السنوات الأخيرة وأدت إلى آثار مدمرة على السكان المحليين ، فأظهرت عدم القدرة براءات الاختراع على تلك الدول لضمان بيئة آمنه لمواطنيها. و بالتالي ، يبدو أن بعض أجزاء الأمن البشري يتم التعامل معها بشكل أفضل من خلال قناة إقليميه.

حاولت العديد من المنظمات الإقليمية في أفريقيا مؤخرا توسيع قراراتها في مجال الأمن جزئيا لأن النزاعات الداخلية كانت إحدى الجذور الرئيسية لخمولتها المطولة. وأيضاً لتوفير إطار مؤسسي للإجراءات المنسقة والمتعددة الأطراف ، بما في ذلك الإدارة الجماعية للمخاطر الأمنية.

ومع ذلك، فإن جهود هذا التكامل الإقليمي لم تتحقق بعض الفوائد الاقتصادية والسياسية والأمنية التي كان من الممكن توقعها عندما تم اعتماد الاتفاقيات المختلفة منذ سنوات مضت .